التطورات الاقتصادية في بريطانيا خلال حكومة حزب العمال(١٩٤٥–١٩٥١)

أ.م. مشتاق طالب حسين الخفاجي
جامعة بابل/ كلية التربية للعلوم الانسانية
أ.م.د. صلاح خلف مشاي
جامعة بابل/ كلية التربية للعلوم الانسانية
mushtaqalkhafajee@gmail.com

الملخص:

يحظى الجانب الاقتصادي بأهمية كبيرة عند كل دول العالم ذلك لأنه يؤثر بكل مفاصلها بشكل مباشر او غير مباشر، وهو احد الأدوات والآليات المهمة لتلك الدولة من اجل تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي لها، وذلك لتوفير الركائز الملائمة للسياسات الاقتصادية بصورة عامة من اجل القيام بأداء ما أوجب عليها من مهام رئيسة يستند عليها الاستقرار الاقتصادي .

فالتصدي لدراسة الاوضاع الاقتصادية يعد من المواضيع التي تحمل في طياتها خصوصية بالغة الاهمية وخاصة في بلد مثل بريطانيا، التي تتبنى افكاراً ليبرالية ورأسمالية تمثلت بأيدولوجية حزب المحافظين، وافكاراً اشتراكية تبناها حزب العمال، وتكمن اهمية الموضوع في أن الحزبين يمثلان قطبي السياسة في تاريخ بريطانيا المعاصر

وتأتي أهمية الموضوع على اساس أن أغلب الدراسات الاقتصادية التي اهتمت بالاقتصاد البريطاني في مدة ما قبل وما بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ – ١٩٥١) ، لم تؤخذها مأخذاً تاريخياً بالكتابة التحليلية او الاستنتاجية لذلك فقد بقيت غير ناضجة ومقيدة بالدراسات التقليدية ، ولكي تكون هذه الدراسة أكثر رصانة وأحكام ، وأكثر عطاء وحياة ، فقد رأى الباحث أن يُسْندَ تقسيمات البحث بالجداول والإحصائيات كي يخرج بعد ذلك وهو في حلته النهائية دراسة (تاريخية – اقتصادية).

الكلمات المفتاحية : حزب العمال، حزب المحافظين، الاقتصاد البريطاني، ونستون تشرشل، قانون الإعارة والتأجير

Abstract

The economic aspect is very important for many Countries all over the world of the world because it affects all its aspects, directly or indirectly, it is of the important tools country in order to achieve political and social her stability, through BY providing suitably for political policies in general to do the main tasks based which economic stability are based on..

Addressing the study of economic conditions is considered one of the threads which carries great significance privacy, especially in a country as Britain, which adopts liberalism ideas and capitalism represented ideology Conservative Party, and the ideas of socialism espoused by the Labor Party, and the lies the importance of the subject in the parties representing the two poles of politics in Britain's modern history

The importance of the basis that most of the economic studies that focused on the British economy during the period before and after World War II (1939 - 1951), did not take it historically or analytical so it deductive remains unfruitful and constrained by traditional studies, In order this study to be more sedate and provisions, and more tenders and life, The Researcher that the researcher assigns divisions schedules and statistics, In order to then come out a suit in the final study (historic – economic).

Key ward: Winston Churchil .British Economic. Conservative party.labour party.lend.lease act

المقدمة

تباينت دراسات ومجالات موضوع البحث في بريطانيا تبعاً للأوضاع السياسية التي كانت تمر بها قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها، والتي مَثَلتْ تبايناً واضحاً وعدم استقرار ما بين النمو والاستقرار والتدهور في اوضاعها الاقتصادية، صِيغَتْ في إطار سياسي تفصيلي تبعاً لسياسة وايدولوجية فكر الحزبين الرئيسين : العمال والمحافظين.

ولأهمية المرحلة التي مرت فيها بريطانيا في صياغة الكثير من القوانين لتنظيم الحياة السياسية والاقتصادية ، ومالها من اثر في السياسة الداخلية، كل هذا دفعني للخوض في دراسة الموضوع (التطورات الاقتصادية في بريطانيا خلال حكومة حزب العمال ١٩٤٥-١٩٥١) ، وقد ضاعف من أهميته طبيعة هذه التطورات ما شهدته من صراعات وأحداث مرت بها بريطانيا في هذه المرحلة من تاريخها السياسي بما فيها من تبدلات سياسية متداخلة ومتغيرة .

تتضمن الدراسة على هذه المقدمة وتمهيد وخمسة محاور رئيسة : تتبع التمهيد **(الاوضاع السياسية والاقتصادية في بريطانيا خلال سنوات الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ – ١٩٤٥)**، فقد عاشت بريطانيا مع بداية الحرب العالمية الثانية وضعاً سياسياً واقتصادياً مربكاً نتيجة تسارع الاحداث والاحتلال الالماني لبعض الدول الاوربية نتج عنه بالتالي استقالة حكومة تشمبرلين في العاشر من اذار عام ١٩٤٠، واسند الملك جورج السادس تشكيل الحكومة الى ونستون تشرشل فألف حكومة ائتلافية ضمت شخصيات من حزب المحافظين والعمال والاحرار التي بقيت لغاية عام ١٩٤٥ .

في حين عرض المحور الاول: **(الظروف الموضوعية لوصول حزب العمال الى رئاسة الوزراء عام ١٩٤٥)** ، والاجواء التي جرت فيها الانتخابات البرلمانية لقد لعبت عوامل عدة دوراً في مساعدة حزب العمال على تحقيق النصر بانتخابات ١٩٤٥، كان في مقدمتها الانجازات المهمة في البلاد خلال حكومة الائتلاف السابقة، فضلا عن ذلك فقد كان للبرنامج الانتخابي الاثر الكبير في توجه الناخبين الى صناديق الاقتراع لإدلاء بأصواتهم لصالح حزب العمال .

في حين تطرق المحور الثاني الى : **(الأوضاع السياسية وتأثيرها على الوضع الاقتصادي الداخلي في بريطانيا ١٩٤٥-١٩٥١)** ، مما لاشك فيه ان الوضع السياسي لاي بلد هو نتيجة حتمية لاستقرار الاقتصادي او انهياره والعكس صحيح ايضاً فطيلة بقاء الحكومة العمالية لما بعد الحرب العالمية الثانية كانت قد واجهت مشاكل كبيرة سواء على الصعيد الداخلي او الخارجي لذلك قدم كليمنت آتلي استقالته في ٢٦ تشرين الأول ١٩٥١ .

وسلط المحور الثالث الضوء على : **(العلاقة بين حزب العمال والنقابات العمالية وتأثيراتها على الوضع الاقتصادي)** ، فعلى الرغم من حالة التعاون التي كانت بين حزب العمال والنقابات العمالية خلال حكومة (كليمنت أتلي) ألا إنه كان هناك فترات من توتر كانت تسود تلك العلاقة، والسبب في ذلك يعود إلى أن هذه الحكومة كانت قد واجهت مخلفات الحرب العالمية الثانية وما تركه حزب المحافظين من ارث ثقيل جسدتها معضلات ومشكلات اقتصادية واجتماعية وسياسية ، ولعل الاقتصادية منها هي التي احتلت الأولوية واعتبرت المشكلة الأكبر التي تفرعت منها المشاكل.

في حين درس المحور الرابع: **(تأثير قانون الاعارة والتأجير على الوضع الاقتصادي الداخلي البريطاني خلال المدة ١٩٤١ – ١٩٤٦)** ، خضعت العديد من الدول الاوربية الى قانون الاعارة والتأجير الذي اقترحته حكومة الولايات المتحدة على حلفائها في أوربا من اجل اعادة وترميم ما دمرته الحرب ، وكانت حصة الحكومة البريطانية هي الاكبر بين الدولة التي أقرضتها الحكومة الامريكية الا ان هذا القانون كانت له تأثيرات سلبية كثيرة على الاقتصاد البريطاني ادت في

نهاية الامر الى استقالت حكومة كليمنت اتلي، مشروع مارشال وتأثيره في الوضع الاقتصادي البريطاني خلال السنوات ١٩٤٧-١٩٥١ .

وبحث المحور الخامس : **(مشروع مارشال وتأثيره على الوضع الاقتصادي البريطاني ١٩٤٧-١٩٥١)**، اذ وزعت إدارة التعاون الاقتصادي الأميركية أكثر من ١٣ مليار دولار خلال السنوات الأربع، وشكلت الهبات ما يقارب ٨٥% من هذا المبلغ، أما الباقي فقد أعطي على شكل قروض طويلة الأمد، حصلت بريطانيا وحدها على ٢٦% من هذه الأموال، وحصلت فرنسا على ٢٣%، وتقاسمت البلدان الأخرى الباقي ، تُوِّج مشروع مارشال بنجاح كبير شهدت عليه الإنجازات الاقتصادية التي حققتها البلدان الأوروبية المستفيدة من المشروع، وخاصة بريطانيا التي بلغت معدلات نمو ناتجها القومي الإجمالي ما بين ١٥ و ٢٥% خلال مدة تنفيذه ، كما أسهم المشروع في توثيق العلاقة بين هذه البلدان مع بعضها من جهة وبينها وبين الولايات المتحدة من جهة أخرى .

التمهيد: الاوضاع السياسية والاقتصادية في بريطانيا ١٩٣٩ - ١٩٤٥.

كان لقيام الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٣٩ وما حملته من آثار سياسية واقتصادية تركت بصمة مهمة ومؤثرة في عموم الساحة البريطانية، وتعد استقالة زعيم حزب المحافظين (**Conservative Party**) [١] ورئيس الوزراء نيفيل تشمبرلن(**Neville Chamberlain**) [٢] في العاشر من آيار عام ١٩٤٠ [٣]، من ابرز التغيرات التي شهدتها الساحة السياسية في بريطانيا، وذلك على اثر الانتكاسات العسكرية التي تكبدتها قوات الحلفاء ومن ضمنها القوات البريطانية في ساحات الحرب . ففي تلك الاثناء انخفضت شعبية تشمبرلن، لاسيما بعد احتلال المانيا لدول الدانمارك والنرويج ومهاجمة لوكسمبوغ وهولندا وبلجيكا والسيطرة عليها ، والشروع بغزو فرنسا واعداد الخطط لاحتلال بريطانيا، ونتيجة لذلك قدم النائب العمالي هربرت موريسون (Herbert Morrison) [٤] في آذار ١٩٤٠ مشروع قرار يقضي بحجب الثقة عن حكومة تشامبرلن المحافظة[٥]، عند ذلك أوعز ملك بريطانيا جورج السادس (George vl) [٦] في العاشر من آيار عام ١٩٤٠الى ونستون تشرشل (**Winston Churchill**) [٧]بتشكيل حكومة ائتلافية تضم الاحزاب الرئيسة انذاك وهي : المحافظين والعمال(**British Labour**) [٨]والاحرار[٩]، وبالفعل شكل تشرشل الحكومة في العشرين من آذار عام ١٩٤٠، وعند البدء بأعمال الحكومة الجديد قال للملك " **الله وحده يعلم عظم هذه المهمة ، وكل ما أرجوه أن لا يكون الأوان قد فات ، ومهما يكن الأمر فسأعمل بكل جهدي على خدمة بلدي وإني على يقين تام وثقة مطلقة بان الامور ستتجه في المستقبل القريب نحو الافضل** "[١٠]، في تفاؤل بائن يرتكز على اسس اولها ثقة الشخص بنفسه .

بدأ الالمان في صيف عام ١٩٤٠عمليات القصف المكثف على المطارات والمنشئات العسكرية والمصانع البريطانية ، وحاولوا القضاء على السلاح الجوي البريطاني من اجل التحضير لغزو الجزر البريطانية، فشرع الالمان بالحرب الخاطفة بحيث قام سلاح الجو الالماني بقصف المدن البريطانية، بإسقاط كميات كبيرة من المتفجرات على العاصمة البريطانية لندن، وقد هدف ذلك العمل الى إجبار الحكومة البريطانية على الاستسلام، وعلى الرغم من معاناة الشعب البريطاني، الا ان هدف المانيا لم يتحقق وذلك يعود للقيادة البريطانية التي تمثلت في رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرتشل، الذي وجه خطاب الى الشعب البريطاني عرف باسم "**الدم والدموع والعناء والعرق**"(**Blood and tears and suffering and race**)، ألهب فيه حماس البريطانيين على مواصلة الحرب مهما كلف الثمن اذ قال فيه:

" **سنحارب عند شواطئ بلادنا وفي كل مكان مناسب لهبوط الطائرات وفي الشوارع وبين الهضاب ولن نستسلم ابدا** " . زاد هذا الخطاب من معنويات الجيش والشعب البريطاني وزاد من صمودهم امام القصف الجوي الالماني المكثف، وبهذا تعد معركة بريطانيا الجوية نقطة تحول في تاريخ الحرب العالمية الثانية ، وذلك لأنها حطمت الاسطورة القائلة بان المانيا لا تهزم، اذ يرى الكثيرون ان معركة بريطانيا العظمى غيرت مجرى سير الحرب لانها انقذت بريطانيا من كارثة وطنية واجبرت الزعيم النازي أدولف هتلر(**Addolf Hitler**) [١١]على تغيير خطة الحرب، ومن ثم تعد بداية الهزيمة لألمانيا في الحرب[١٢] .

وفي تلك الاثناء شكل ونستون تشرشل وزارته التي ضمت عناصر من أحزاب المحافظين والأحرار والعمال مستبعدا العناصر اليمينية واليسارية المتطرفة ، وفي الرابع عشر من تموز من العام ذاته شكل تشرشل مجلساً للحرب ، وهو عبارة عن حكومة حرب مصغرة ضمت خمسة أعضاء، ولم ير موجباً لأن يكونوا من الوزراء الذين لديهم مسؤوليات وزارية مباشرة لكي يتفرغوا للمجلس والإدارة اليومية للحرب ، وكان من المقرر لهذا المجلس أن يجتمع يوميا لمتابعة تطورات الحرب وتداعياتها، وقد دعا ونستون تشرشل خمسة من أبرز سياسيي بريطانيا للانضمام لهذا المجلس وهم وزير الخارجية السياسي المخضرم أدورد هاليفاكس(Edward Halifax) [١٣]من حزب المحافظين، وكليمنت أتلي (Clement Attlee) [١٤]زعيم حزب العمال وكان يشغل منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الدومينونات[١٥]، بالإضافة إلى آرثر غرينوود (Arthur Greenwood) [١٦]، الذي كان يشغل منصب وزير بلا وزارة ، وهو من حزب العمال ، وضم المجلس تشمبرلن وهو من المحافظين ، وكان يشغل منصب أمين مجلس الوزراء ، فضلا عن تشرشل الذي احتفظ بمنصب وزير الدفاع فضلا عن رئاسته للوزارة[١٧] .

وأخذت الحكومة الجديدة على عاتقها اعادة بناء وهيكلة الاقتصاد البريطاني، وبادر حزب المحافظين إلى عقد اجتماعات مع اتحادات نقابات العمال، كان أبرزها الاجتماع الذي عقد في الخامس والعشرين من حزيران عام١٩٤٠ الذي اشترك فيه ما يقارب ٢٠٠٠ مندوب عن النقابات العمالية، فقد دعوا فيه إلى ضرورة تخطي الأزمة للحفاظ على مركز بريطانيا ووحدتها ضد الغزو الألماني[١٨].

بدأت تأثيرات مجريات الحرب العالمية الثانية تظهر على الاقتصاد البريطاني وخاصة في النصف الثاني من عام ١٩٤٠ عندما وافقت الحكومة الامريكية على بيع بحدود (مليون) بندقية و(٨٤) الف مدفع رشاش ، ودفعت بريطانيا ثمن تلك الاسلحة نقداً مما اثر على اوضاعها المالية[١٩].

وفي تلك الاثناء كانت هناك مفاوضات بين الحكومة البريطانية والحكومة الامريكية في الثاني من كانون الاول عام ١٩٤٠ لتوقيع اتفاقية يتم بموجبها تقديم الحكومةالامريكية (٥٠) مدمرة بحرية (خارجة عن الخدمة) الى الحكومة البريطانية مقابل الحصول على اراضي في جزيرة نيوفاندلند وبعض الجزر الصغيرة الاخرى في البحر الكاريبي بموجب عقد مدته (٩٩) عاماً ، وبعد مداولات داخل مجلس العموم البريطاني تباينت بالرفض تارة وبالقبول تارة اخرى، وافقت الحكومة البريطانية ووقعت على هذه الاتفاقية في نهاية الامر في الرابع من كانون الاول عام ١٩٤٠ [٢٠] .

واجهت حكومة ونستون تشرشل تحديات جدية على الصعيد الداخلي لاسيما عندما دخلت ايطاليا الحرب الى جانب دول المحور في العشرين من حزيران عام ١٩٤١ وفتحت بالتالي جبهة جديدة ضد بريطانيا وخاصة في مناطق القرن الافريقي (الصومال واثيوبيا)[٢١]، اذ فرض ذلك على الحكومة البريطانية تقديم المزيد من المقاتلين والانتاج الحربي من

اجل إدامة زخم الحرب، وعكست هذه الزيادة في متطلبات الحرب المتزايدة صعوبات جديدة على نطاق الجبهة الداخلية تمثلت في ارتفاع الاسعار وخاصة المواد الاساسية التي اخذت بالارتفاع في تشرين الثاني عام ١٩٤١، في الوقت الذي اختفت فيه العديد من السلع الاستهلاكية الاساسية مثل السكر والزيت واللحوم مما دفع بالحكومة البريطانية بدعوة المواطن البريطاني الى التقنين في استهلاك تلك المواد[٢٢].

وكان لإرتفاع معدلات البطالة في بريطانيا سبباً في دعوة الأحزاب البريطانية السياسية المتنفذة إلى نقاش سياسي كان الهدف منه رفع مستوى المعيشة، والدعوة الى زيادة الاجور وتوجيه الجهود نحو الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، فضلا عن ذلك فإن من الاستراتيجيات العسكرية التي استخدمتها القيادة الالمانية هي فرض حصار اقتصادي على بريطانيا، اذ اصدرت اوامرها باغراق أي سفينة سواء أكانت عسكرية ام مدينة تصل الى الموانئ البريطانية وكان الهدف منه هو تقييد الصناعة البريطانية ومن ثم تجويع الشعب البريطاني، لذلك واجهت الحكومة البريطانية ازمة في امدادات الغذاء الامر الذي اضطرها الى ان تستورد في عام ١٩٤٠ما يقارب (٢٠) مليون طن من المواد الغذائية من خلال الطرق البرية ، وعلى اثر ذلك اتبعت الحكومة البريطانية في عام ١٩٤١خططاً للتعامل مع هذه الازمة، اذ وضعت وزارة الأغذية نظام التقنين للسلع الغذائية، وكان كل شخص يسجل في المحلات التجارية، وقدمت مع البطاقة التموينية كوبونات تحتوي على اسم صاحب متجر مع ما يكفي من الغذاء للعملاء المسجلين لديه[٢٣].

إن استخدام البطاقة التموينية البريطانية[٢٤] (**Rationing in the United Kingdom**)[٢٥]، عام ١٩٤١ كان الهدف منه هو تقليل النزعة الاستهلاكية، واخذت الدعوات تتعالى في ضرورة عملية إصلاح شمولي لمختلف مرافق الحياة لاسيما الاقتصادية منها التي اخذت تقض مضاجع البريطانيين[٢٦]، ومن جانب آخر عمدت الصحافة البريطانية على شن هجوم عنيف على هذه الاجراءات التي رأت بأنها لا تمثل شيئاً امام ما تواجهه بريطانيا من تحديات صعبة في مختلف مفاصل الحياة وهو ما يمثل " **ذر الرماد في العيون**" ، بحسب وصفها[٢٧].

حاولت الحكومة البريطانية رأب صدع الانتكاسات المتكررة التي اصابت الاقتصاد والمجتمع البريطاني على حد سواء فأوعزت بتشكيل لجنة مكونة من مجموعة من الخبراء في مجال الاجتماع والاقتصاد يترأسها الخبير الاقتصادي السير وليم بيفيريدج (William Beveridge) [٢٨]، وشرعت هذه اللجنة في تشرين الثاني عام ١٩٤٢ بوضع تقرير يشخص فيه حالة الضعف والتدهور التي ألمت بالاقتصاد البريطاني عرف فيما بعد بـ(تقرير بيفيريدج)، وكان ذلك الاساس في انشاء دولة الرفاه [٢٩] والضمان الاجتماعي[٣٠].

ولعل من ابرز النقاط التي جاء بها التقرير هو أن توفر الحكومة البريطانية نظام شامل للتأمين والضمان الاجتماعي والاقتصادي لكل افراد المجتمع البريطاني ، وألزمها بتقديم اعانات اسبوعية، فضلاً عن دفع مستحقات مالية الى العاطلين عن العمل والمرضى والمتقاعدين والأرامل، وهو أراد بذلك ضمان وجود الحد الأدنى والمقبول من العيش في بريطانيا[٣١]، بعد ان اصبح ذلك متعذراً في ظل ظروف الحرب وتداعياتها لاسيما الاقتصادية منها.

وقّدم رئيس الوزراء مقترحاً للسيطرة على ارتفاع الاسعار وذلك عن طريق خفض تكاليف الانتاج، وكانت هناك طريقتان يمكن من خلالهما تخفيض تكاليف الإنتاج في بريطانيا : الطريقة الأولى أن بإمكان قطاع الصناعة إعادة تنظيم وترشيد الإنتاج والتوزيع وذلك كان يحتاج إلى وقت ورأس مال، والطريقة الثانية تخفيض أجور العمال وهو أحد الحلول

السريعة التي أتبعتها حكومة المحافظين[٣٢]، فكانت صناعة الفحم هي الصناعة الأكثر تأثرا بتخفيض الأجور لأن عنصر العمل يشكل جزءا كبيرا من تكاليف الإنتاج ، فقد كان من الصعب جدا تخفيض الأسعار من دون تخفيض الأجور[٣٣].

وفي التفاتة من وزير الخارجية آرنست بيفين (Ernest Bevin) [٣٤] لامتصاص حالة التذمر والفوضى التي اصابت النقابات العمالية من جراء سوء وتردي الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية قدم في الثالث من حزيران عام ١٩٤٣ مشروعاً الى مجلس العموم البريطاني سمي بـ (مشروع فاتورة اجور التموين) (Supply wage bill) والذي نص على" **ان العمال الذين يعملون في المطاعم والمقاهي والفنادق والنوادي يحصلون على مخصصات بدل طعام واجور كاملة عن ايام العطل والاعياد التي يعملون فيها، كما اقترح القانون ان تكون هناك مقاطع موسيقية ترافق العمال للتخفيف عن ساعات العمل المرهقة**" [٣٥]، في محاولة خجولة لتهدئة الشارع البريطاني لاسيما العمالي منه.

وعندما عرض مشروع هذا القانون للتصويت داخل مجلس العموم البريطاني أثار موجة كبيرة من الرفض والاستياء وخاصة من الاحزاب السياسية المعارضة، لذ رفض المشروع على اعتبار انه لا يقدم شيئاً لمعالجة ما كانت تمر به بريطانيا من مشاكل على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي[٣٦] .

ومن جانب آخر اراد ونستون تشرشل أن يبقى الائتلاف في الحكم لحين انتهاء الحرب مع دول المحور، وقد عرض رغبته هذه على اطراف الائتلاف في الثامن عشر من آذار عام ١٩٤٥، غير ان رغبته هذه لقيت معارضة من قبل حزبه وحزب العمال في آن واحد، وتردد آتلي وبيفين في الرد السريع ، الا ان حزب العمال حسم الامر في الحادي والعشرين من آذار خلال مؤتمره الذي عقده في (Blak Pool)، وجاء في البيان الختامي للمؤتمر " **ان حزب العمال لا يستطيع البقاء في الحكم لحين تحقيق النصر على اليابان، وان اقصى مدة يستطيع البقاء فيها في الحكم هي نهاية تشرين الاول القادم** " [٣٧] .

وما كان من ونستون تشرشل الا ان يخضع الى الامر الواقع فقدم استقالته من الائتلاف في الثالث والعشرين من آذار، وفي الثامن والعشرين من الشهر ذاته شكّل تشرشل، وبتكليف من الملكة، حكومة انتقالية من المحافظين سميت بـ(حكومة تصريف الاعمال)، التي حددت يوم الخامس عشر من حزيران موعداً لحل البرلمان والخامس من تموز موعداً لاجراء انتخابات نيابية[٣٨].

المبحث الاول: الظروف الموضوعية لوصول حزب العمال الى رئاسة الوزراء عام ١٩٤٥.

مع ظهور بوادر نهاية الحرب العالمية الثانية في أيار سنة ١٩٤٥ قرر حزب العمال الانسحاب من الحكومة الائتلافية ، الامر الذي عجل من عملية اجراء انتخابات جديدة، لذلك اوعز الملك جورج السادس بحل مجلس العموم البريطاني الذي بقي لمدة قاربت العشر سنوات[٣٩]. وبعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها كانت معظم الدول الأوربية مدمرة تقريباً وفي كل نواحي الحياة، وكان الإنتاج الصناعي فيها قد هبط إلى أدنى مستوياته، لذا فأن ترصين الجدار النفسي بالإعمار والإنعاش الاقتصادي الأوربي قد أصبح ضرورة أدركتها الحكومات الأوربية الغربية جميعها ومنها بريطانيا ، التي سعت إلى ترميم ما خلفته هذه الحرب[٤٠].

في هذا الوقت جرت الانتخابات العامة في بريطانيا بتاريخ الخامس من تموز واستمرت لغاية الثاني عشر منه سنة ١٩٤٥ وأسفرت عن فوز حزب العمال بـ (٣٨٨) مقعدا من بين (٦٤٠) مقعداً التي مثلت كل الاحزاب السياسية في مجلس العموم البريطاني، وكما مبين في الجدول الاتي

جدول رقم (١) يوضح **نتائج الانتخابات العامة في بريطانيا عام ١٩٤٥**[٤١]

الحزب	عدد المرشحين	عدد المقاعد التي حصل عليها الحزب	عدد المصوتين	النسبة المؤية
حزب العمال	٦٠٣	٣٩٣	١١,٩٦٧,٤٤٦	٤٧,٧
حزب المحافظين	٥٥٩	١٩٧	٨,٧١٦,٢١١	٣٦,٢
حزب الأحرار	٢٦٠	١٢	٢,١٧٧,٩٣٨	٩,٠
الحزب الوطني الليبرالي	٤٩	١١	٦٨٦,٦٥٢	٢,٠
الحزب الاشتراكي	٤٦	١٠	٣٨٥,٣٦٧	٢,٥
الحزب المستقل	٣٨	٨	١٣٣,١٩١	٠,٦
الأحزاب الأخرى والبالغ عددها (٢٠) حزباً	١٢٨	٩	٤٣٧,٣٩٧	٢,٥

نلاحظ من الجدول أعلاه انه على الرغم من متكافؤ عدد المرشحين بين حزبي العمال والمحافظين تقريباً اذ كان الفرق بينهما (٤٤) مرشحاً، ألا إن عدد المقاعد التي حصل عليها حزب العمال بلغت (**٣٩٣**) مقعداً مقارنة مع عدد المقاعد التي حصل عليها حزب المحافظين التي بلغت (١٩٧) مقعداً، أي إن الفرق بينهما بلغ (١٩٦) مقعداً ، في حين بلغ العدد الكلي للمقاعد الانتخابية التي حصلت عليها الأحزاب الاخرى بحدود (٥٠) مقعداً ، وهي المرة الأولى التي يفوز بها حزب العمال بالأغلبية[٤٢] [٤٣].

لقد لعبت عوامل عدة دوراً في مساعدة حزب العمال على تحقيق التفوق الواضح بانتخابات عام ١٩٤٥، كان في مقدمتها الانجازات السياسية والاقتصادية المهمة المتحققة في البلاد خلال حكومة الائتلاف السابقة[٣][٤٤]، فضلا عن ذلك فقد كان للبرنامج الانتخابي الاثر الكبير في توجه الناخبين الى صناديق الاقتراع للإدلاء بأصواتهم لصالح حزب العمال، وكان من ضمن الشعارات التي رفعها الحزب هي الوعود لتحقيق العمالة الكاملة والشاملة للخدمات الصحية الوطنية التي تمولها الضرائب، واحتضان سياسة النظرية الاقتصادية الكينزية (Keynesian policy) [٤٥]والدعوة الى تبني سياسة (دولة الرفاه)، والحفاظ على قوة شرائية عالية ومستمرة من خلال رفع الأجور وتوفير الخدمات الاجتماعية والتأمين وتخفيض الضرائب بشكل كبير على الفئات ذات الدخل المنخفض[٤٦]، ورفع قادة الحزب شعار " **دعونا نتطلع لبناء مستقبل افضل** " [٤٧].

كانت هزيمة المحافضين مفاجئة لهم وقاسية لذا صرح ونستون تشرشل منتقداً فوز حزب العمال في هذه الانتخابات بالقول : " **لم أفهم حقيقة ما وقع في الجزر البريطانية ... فلقد جاء رأي الجماهير الغالبة من الجنود.... مفاجئاً لي تمام المفاجأة ... وكان الجميع يتوقعون أن ثبات الشعوب البريطانية الذي مكنها من التغلب على جميع المحن القائمة التي مرت بها في الحرب، الذي جعل من السهل عليها أن اجتياز سنوات النضال الخمس منتصرة ظافرة لن يتزعزع أو يتأثر ، ولن يكون هناك تبديل في الحكومة** "[٤٨]، الا ان الرياح جرت بما لا تشتهي سفن المحافظين وطموحاتهم بل جاءت منسجمة مع تطلعات العمال ورغباتهم في الوصول الى سدة الحكم .

واستطرد تشرشل منتقدا الفكر العمالي عموما قائلا : " **لابد لي أن اقول لكم ان السياسة الاشتراكية هي سياسة بغيضة ودخيلة على الافكار الاقتصادية البريطانية القائمة على حرية العمل ، هل من المعقول ان تقف زوجة او أم او اخت المواطن البريطاني في طوابير طويلة من اجل الحصول على حصة غذائية تدفع الدولة ثمنها ، في الوقت ذاته لا يمكن ان تقوم دولة اشتراكية دون ان يكون هناك منظومة من البوليس السياسي القائم على غرار جهاز الجستابو**[٤٩]**، هذا هو رأي في اي دولة اشتراكية ، كيف اذا ما قامت في بريطانيا؟**"[٥٠].

لم يكن هذا الانتقاد عقبة حقيقية في طريق العمال ورغبتهم في تطبيق نهجهم المغاير في تسيير شؤون الدولة، لذا اصدر مثقفو الحزب مجلة نصف شهرية بعنوان (شؤون معاصرة) حملت أفكاراً تنادي بتبني الفكر العمالي الذي كان يدعو الى إصلاحات اقتصادية قادرة على انتشال البلاد من حالة الفوضى التي باتت تعاني منها، ولأن الشعب البريطاني بدأ يلقي اللوم على حكومة المحافظين الذين أوصلوا البلاد إلى الحرب، لذا توجهت أصواتهم إلى حزب العمال رغبةً منهم في تغيير أوضاع البلاد[٥١].

بعد ذلك تألفت وزارة عمالية برئاسة زعيم حزب العمال كليمنت أتلي الذي كان قد حضر محل رئيس الوزراء ونستون تشرشل في الجلسات الأخيرة من مؤتمر بوتسدام[٥٢] **(Potssdam Conference)** [٥٣]، وتسنم منصب رئاسة الوزراء ايضاً[٥٤] .

ورثت الحكومة الجديدة تبعات اقتصادية كبيرة ، فكان الاقتصاد البريطاني يعاني من تفشي التضخم الذي أصبح من أكثر المشاكل التي اخذ يعاني منها بعد الحرب العالمية الثانية، اذ ارتفع التضخم في عام ١٩٤٥ إلى أكثر من٢٤٪، وكانت نقابات العمال من أكثر فئات المجتمع البريطاني تضرراً منه[٥٥]، وكلما ارتفعت معدلات التضخم ارتفعت معها مطالب النقابات العمالية بزيادات أكثر في الأجور للتعويض عن زيادة الحاصلة في تكاليف المعيشة فضلاً عن المستويات المتفشية في معدلات البطالة التي كانت في زيادة مستمرة[٥٦]، وارتفعت معدلات الركود الاقتصادي إلى مستويات غير مسبوقة ، لذا اخذت النقابات العمالية تطالب بتوظيف أكثر في العمالة مع زيادة في الأجور، الأمر الذي استجابت له حكومة حزب العمال في منتصف عام ١٩٤٦ فمنحت عمال المناجم زيادة في الأجور بنسبة ٢٩٪ [٥٧]، الا انه لم يكن إجراءاً كافياً امام حدة المشاكل التي اخذت تضرب بفئة العمال ومن كل الجهات.

لذلك أخذ رئيس الوزراء على عاتقه ومنذ بداية تسنمه المنصب التاكيد على الجانبين الاجتماعي والاقتصادي من خلال سن مجموعة من القوانين التي حاول من خلالها معالجة الركود الذي اصاب الاقتصاد البريطاني ، كما اولى اهتماماً بمسألة (قوانين التأمين الوطنية) ــ (NIA) [٥٨]، وتشكيل (دائرة الصحة الوطنية)- (NHS) [٥٩]، الذي إنطوى على العلاج

المجاني وتقديم الأدوية المجانية وتأميم المستشفيات التابعة الى القطاع الخاص[٦٠]، كما تعهد بالقضاء على البطالة التي نخرت جسد الاقتصاد البريطاني والتي كانت من أهم النتائج التي تمخضت عنها الحرب[٦١].

وسعى رئيس الوزراء في الوقت نفسه الى إعادة هيكلة وبناء الاقتصاد البريطاني الذي انهار من جراء العمليات الحربية وما تعرض له من دمار شبه كامل ، التي كلفت بريطانيا ما يقارب أربعة عشر مليار جنيه إسترليني ، وغطت الواردات الضريبية منها الثلث وبمقدار خمسة مليارات جنيه إسترليني تقريبا ، في حين ارتفعت الديون الخارجية لبريطانيا إلى خمسة مليارات جنيه إسترليني ، في الوقت الذي لم تبلغ صادرات بريطانيا في سنة ١٩٤٥ إلا ثلث حجم صادراتها لعام ١٩٣٨ [٦٢]، وذلك بسبب الخسائر التي لحقت بالأسطول التجاري البريطاني الذي فقد ثلثي عدده تقريباً ، وكذلك بسبب قصف الالمان العديد من المعامل، مما شكل ذلك خطراً كبيراً على الاقتصاد البريطاني وأصبحت بريطانيا بالتالي منذ أكثر من قرن دولة مَدينة، اذ بلغ حجم ديونها الداخلية حوالي عشرين مليار جنيه إسترليني[٦٣]، وعلى اثر هذه التداعيات الخطيرة التي طرأت على الاقتصاد البريطاني اخذ المهتمون بالشأن الاقتصادي والمالي البريطاني يعملون على وضع ركائز اقتصادية جديدة تهدف الى ضغط النفقات العامة للدولة وتقليص الواردات وزيادة الصادرات بغية الوصول الى اهداف محددة ابرزها :

١-موازنة ميزان المدفوعات .

٢-تحقيق فائض في الإيرادات .

٣-خفض نسبة الفائدة في المصارف الى (٢%) وعلى سندات القروض المسحوبة على خزانة الدولة بنسبة تصل الى (٢% - ٣ %) من اجل الوصول الى فائض في النقد المتداول[٦٤] .

وكانت من اولى المهام التي اضطلعت بها الحكومة العمالية هي قضية التأميم (Nationalization) ، والتي كانت من اهم الأهداف التي ركز عليها الحزب في حملته الانتخابية ، وبالفعل تم تأميم بنك انكلترا الوطني (National Bank of England)، فضلاً عن تاميم خطوط السكك الحديدية والتي كانت خاضعة سابقاً للقطاع الخاص، وذلك بموجب قانون النقل البريطاني لعام ١٩٤٧(British Transport Act 1947) [٦٥]، وتاميم مناجم تعدين الفحم المختلفة في عموم بريطانيا والمرافق العامة والصناعات الثقيلة، وخلال هذه المدة تم إنشاء السكك الحديدية البريطانية، وبعبارة اخرى فقد سعت حكومة كليمنت آتلي الى إنشاء "**دولة الرفاهية الشاملة**" التي كان من ضمنها إنشاء خدمة الصحة الوطنية، الذي أعطى الحق لجميع المواطنين البريطانيين بالحصول على الرعاية الصحية مجاناً والتي خضعت الى تمويل الضرائب، ومن بين أهم التشريعات الاخرى هو(قانون التأمين الوطني لعام ١٩٤٦) ـ (National Insurance Act of 1946) [٦٦].

وكانت الحكومة البريطانية في كثير من الاحيان غير قادرة على تحمل هذا التغيير المفاجئ والجذري على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، لذلك اضطرت الى خفض جزءاً كبيراً من النفقات العامة، وتزامن ذلك مع بدأ منح الاستقلال لكثير من المستعمرات البريطانية في الخارج والتي كانت خاضعة للتاج البريطاني بدءاً من الهند وباكستان في عام ١٩٤٧، وبورما وسيلان خلال الاعوام ١٩٤٨-١٩٤٩، إذ شكلت تلك المستعمرات عامل عبء وضعف من الناحيتين المادية والمعنوية بالنسبة للحكومة البريطانية[٦٧].

وفي الوقت نفسه، استضافت لندن دورة الالعاب الاولمبية في عام ١٩٤٨، والتي كان من المقرر أقامتها عام ١٩٤٤ الا ان هذا الموعد ألغي بسبب اندلاع الحرب، وأطلقت الاحزاب المعارضة في مجلس العموم البريطاني تسمية "**ألالعاب التموينية**" (Games ration) نظرا للظروف الاقتصادية المتردية التي كانت تعيشها بريطانيا في ذلك الوقت، اذ كانت مدينة لندن تعيش في ضائقة مالية خانقة عندما بدأت الالعاب الاولمبية وتم اتخاذ عددا من التدابير لخفض التكاليف والانفاقات الخاصة بالألعاب بما في ذلك إسكان الرياضيين وكبار الشخصيات في فنادق متواضعة نوعاً ما ، بدلا من الممارسات المعتادة من تشييد القرى الاولمبية عند إقامة تلك المباريات[٦٨].

ويبدو ان هذا الحدث بحد ذاته شكل انتكاسة كبيرة الى الحكومة العمالية بقيت الى زمن طويل تعاني منها ومن آثارها ، كون بريطانيا من الدول المتقدمة عالمياً في المجال الرياضي.

المبحث الثاني: الأوضاع السياسية وتأثيرها على الوضع الاقتصادي الداخلي في بريطانيا ١٩٤٥-١٩٥١.

ومن خلال العرض التاريخي للاحداث التي مرت بها بريطانيا يمكن أن نستنتج بان التدهور الاقتصادي هو السمة البارزة لبريطانيا خلال المدة الممتدة بين عامي(١٩٤٥-١٩٥١) [٦٩]، يضاف إلى ذلك إن حكومة العمال كانت قد تدخلت في الحرب الكورية عندما غزت كوريا الشمالية الشيوعية كوريا الجنوبية[٧٠]، مما أثار أول صراع كبير في الحرب الباردة[٧١]، لان كوريا الجنوبية حليفة للولايات المتحدة الأمريكية، وبما ان بريطانيا حليفة للاخيرة لذا أرسلت قوات لدعم القوات الأميركية في كوريا الجنوبية، وكانت الآثار المترتبة وخيمة على الاقتصاد البريطاني وعلى حكومة أتلي تحديدا بسبب تكلفة هذه الحرب المادية والبشرية[٧٢].

وبالفعل انعكست الآثار الاقتصادية السيئة للحرب الكورية على الواقع البريطاني والتي تزامنت مع استمرار الارتفاع في أسعار المواد الغذائية والمواد الأولية الداخلة في الصناعة، فضلاً عن الارتفاع الذي لحق بقطاع النقل والمواصلات ، بل إن هذه الأسعار لم تعرف استقراراً فهي في ارتفاع مستمر من أسبوع لآخر، حتى بلغت في نهاية تموز سنة ١٩٥١ بنسب تراوحت بين ١١٢% - ١١٣% ثم استمرت بالارتفاع حتى بلغت في تشرين الأول وللعام ذاته إلى مانسبته ١٢٩% [٧٣].

ولعل من أهم الأسباب التي أدت إلى ارتفاع الأسعار في بريطانيا إلى هذه المستويات غير المسبوقة هو إعلان الحكومة الإيرانية عن تأميم النفط في الخامس عشر من اذار عام ١٩٥١ ،الذي عد ضربة قوية موجهة إلى النفوذ البريطاني في منطقة الشرق الأوسط عموما والى نفوذها المتميز في ايران تحديدا[٧٤]،فقد كانت شركة الانكلو- ايرانية[٧٥]والتي أممتها حكومة محمد مصدق[٧٦] مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالحكومة البريطانية وكان لها نفوذ كبير في الشان الايراني بل انها كانت عبارة عن (دولة داخل دولة) ، لذلك اضطربت بريطانيا كثيرا بسبب الخطوة الايرانية خصوصا وانها رأت بان قرار التأميم لو تم في إيران فعلاً فان هناك دولاً أخرى ستطالب بالتأميم، وسيقود ذلك إلى ان تفقد بريطانيا امتيازاتها النفطية في منطقة الشرق الأوسط ، لذا أعربت الحكومة البريطانية عن عميق اهتمامها بمصير الشركة، ونتيجة لذلك فقد قام السفير البريطاني في إيران (وليم انكرت) بتسليم مذكرة إلى الحكومة الإيرانية جاء فيها " **ان الحكومة البريطانية لا يمكنها أن تقف مكتوفة الأيدي إزاء ما يهدد شركة النفط الانكلو -إيرانية من أخطار وان بريطانيا على استعداد للدخول في مفاوضات مع الحكومة الإيرانية من اجل التوصل إلى اتفاق يرضي الطرفين**"[٧٧].

وبالفعل اخذت العدوى الايرانية تنتقل من مكان الى اخر لاسيما مايتعلق بالمصالح البريطانية في الشرق الاوسط تحديدا، اذ جاءت مطالبة العراق بمبدأ مناصفة الارباح مع شركة نفط العراق[٧٨]، وطالبت مصر بالانسحاب البريطاني من

السويس، لتوجه ضربة قوية الى الحكومة العمالية الامر الذي قاد الى حدوث خلافات وانشقاقات بين اعضاء حزب العمال ، فاستغل المحافظون ضعف غريمه حزب العمال وانشقاقه، فدخل الطرفان حلبة الصراع السياسي بإعلان كل منهما عن برنامجه الانتخابي للانتخابات العامة المقررة في اواخر عام ١٩٥١، فقدم حزب العمال بياناً بعنوان (العمال والمجتمع الجديد) ـ (Labour and the new society) ، ثم اصدر بياناً تكميلياً للتذكير بما حققه العمال من إصلاحات للبلاد على مختلف القطاعات[٧٩] .

فضلاً عن ذلك فقد استمرت أسعار مصادر الطاقة بالارتفاع وخاصة فيما يتعلق بموضوع البنزين وخاصة بعد إعلان الحكومة الإيرانية قرارها بتأميم صناعاتها النفطية، الأمر الذي قاد الرأي العام في بريطانيا إلى توجيه انتقادات كبيرة للسياسة الخارجية التي اتبعها حزب العمال[٨٠]، وتداركاً من رئيس الحكومة (كليمنت أتلي) على اثر تدهور الاوضاع العامة في بريطانيا دعا إلى إجراء انتخابات عامة في بريطانيا بتاريخ ٢٦ تشرين الأول ١٩٥١ [٨١]، وجاءت نتائج البرلمانية في ٢٥ كانون الثاني ١٩٥٢ لصالح حزب المحافظين، إذ حقق النصر في الانتخابات، وشكّل ونستون تشرشل بالتالي الحكومة[٨٢].

ونستنتج من ذلك ان الدبلوماسية العمالية في بريطانيا سيطرت عليها ثلاثة أمور مهمة وهي : ضرورة عدم اخذ تعهدات تكلف غالياً في الخارج وضرورة الحفاظ على علاقات جيدة مع الولايات المتحدة وضرورة توطيد الحالة الاقتصادية لامكان العمل بحرية على الصعيد الدولي .

أما بالنسبة الى العلاقة بين الحكومة العمالية والنقابات العمالية (Trade unions) [٨٣] وتأثيرها في الوضع الاقتصادي ، ففي الوقت الذي كان فيه رئيس الوزراء قد انتهج فلسفة تدخل الدولة في عملية الإنتاج الصناعي الذي يعد عنصراً فعالاً وأساسياً في سياسة حزب العمال لما له من ارتباط وثيق وقوي مع النقابات العمالية[٨٤]، فضلاً عن ذلك فان الحكومة أدركت مسؤلياتها في توفير الاستثمارات المناسبة لإعادة إحياء النشاط الاقتصادي[٨٥]، فمنذ البداية كانت النقابات العمالية تلعب دوراً رئيساً في تسيير شؤون الحزب ، وأن هذه العلاقة كانت متباينة بمرور الوقت الا انها أصبحت تتسم بالقوة بعد عام ١٩١٨ بالرغم من إنه كانت هناك مراحل توتر حقيقية وصعوبات جدية لاسيما خلال مدة حكم حزب العمال خلال السنوات (١٩٢٤ -١٩٢٩-١٩٣٥) [٨٦].

وعلى الرغم من حالة التعاون التي كانت بين حزب العمال والنقابات العمالية خلال حكومة كليمنت أتلي[٨٧] ، ألا إنه كان هناك فترات من التوتر كانت تسود تلك العلاقة [٨٨]، والسبب في ذلك يعود إلى ان هذه الحكومة كانت قد واجهت مخلفات الحرب العالمية الثانية وما تركه حزب المحافظين من ارث ثقيل جسدتها معضلات ومشكلات اقتصادية واجتماعية وسياسية كبيرة، ولعل الاقتصادية منها هي التي احتلت الأولوية وعدت المشكلة الأكبر التي تفرعت منها المشاكل الأخرى، والتي تمثلت صورها الملموسة بما يلي :

اولاً : نقص في موجودات بريطانيا من العملة الصعبة (الدولار) لسد احتياجاتها الأساسية وخاصة المواد الأولية الداخلة في الصناعة والمواد الغذائية ، مما اضطرها إلى بيع استثماراتها الخارجية، اذ باعت وفقاً لإحصائيات بنك انكلترا الوطني[٨٩] لسنة ١٩٥٠ ما يساوي (١,١١٨,٠٠٠) باوند إسترليني[٩٠].

ثانياً : نقص حاد في قدراتها التصديرية ، فقد انخفضت إلى حوالي (٤٠%) عن معدلاتها لعام ١٩٣٩ ، إذ فقدت ثلث أسطولها التجاري ومعه (٣٣٠,٠٠٠) من العاملين فيه بسبب الحرب، كما إن معظم موانئ القنال البريطاني[٩١]وخاصة

الشرقية منها أصبحت غير صالحة للاستعمال بفعل الدمار الذي أصابها، ولم يكن بالإمكان التعويض عن مرافئها لكون الثقل الواقع على موانئ ومرافئ غرب بريطانيا اكبر من قدراتها التصديرية واستيعابها من المستورد من الخارج(٩٢).

ثالثاً : الدمار الذي خلّفه القصف الجوي الألماني على بريطانيا والذي طال كل شئ تقريباً: المصانع والمدارس والمستشفيات، ولعل اخطر ما خلفه هو مشكلة السكن، اذ دمر ما يقرب من أربعة ملايين منزلاً تدميراً تاماً وتضرر ما يقارب المليون منزل(٩٣).

رابعاً : مسألة الديون الداخلية التي واجهتها الحكومة البريطانية اذ بلغت الأرقام الخاصة بديونها الداخلية بحدود (عشرون مليار) جنيه إسترليني(٩٤)،واخذ الاقتصاد البريطاني يسير نحو التدهور والتضخم ، في الوقت الذي طالب فيه أعضاء النقابات العمالية بزيادة الأجور وتقليل ساعات العمل مع ضمانات للعمال تتكفل بها الحكومة البريطانية من حيث النظام الصحي والتعليمي(٩٥).

واجهت حكومة كليمنت آتلي كل هذه المشاكل حال تسلمها السلطة، والتي سرعان ما بدأت بالبحث عن حلول ناجعة لها فضلاً عن التركيز على المسائل الاقتصادية مثل القضاء على البطالة وتوفير فرص العمل والعمل على رفع ميزان المدفوعات والقضاء على التضخم، ولذلك حاولت تطبيق برنامج " **الديمقراطية الصناعية** " وذلك عن طريق تأميم العديد من الصناعات مثل مناجم الفحم والكهرباء والغاز والطاقة الذرية والطيران المدني والنقل وبنك انكلترا (٩٦).

ومن المعروف أن من مساوئ نظام الإنتاج الرأسمالي هو أن يتحقق الربح فيه عبر زيادة الأسعار وليس زيادة الإنتاج لتحقيق الرفاه عبر تخفيض الأسعار ، ففي بريطانيا كانت تلك الصورة واضحة في صناعة الفحم ، فالعلاج الناجح الوحيد بقدر ما يسمح به النظام الرأسمالي لهذه الأزمات هو رفع مستوى أجور العمال رفعا مطردا مع وفرة الإنتاج حتى لا تتوقف الدورة التجارية ، الا ان الرأسماليين لم يلجأوا قط إلى مثل تلك الحلول التي تضع ثمرات التقدم في خدمة الشعوب ، وإنما على العكس اذ انهم اخذوا يعمدون إلى تسريح أكبر عدد ممكن من العمال ثم استغلال شبح البطالة في تخويف العمال الباقين وإرغامهم على الرضوخ لتخفيض جديد في الأجور ، وذلك ما عمد إليه أصحاب مناجم الفحم فأدى خفض الأجور إلى انخفاض مستوى المعيشة للعمال العاملين في هذه الصناعة(٩٧) .

المبحث الثالث : تأثير قانون الاعارة والتأجير على الوضع الاقتصادي الداخلي البريطاني(١٩٤١ – ١٩٤٦)

يُعد قانون الإعارة والتأجير (Lend – Lease Act) تشريع أميركي يسمح بتأجير أو تسليف أو نقل أو مبادلة المعدات والتجهيزات التي تحتاجها أي دولة تعتبر ذات أهمية حيوية في ضمان أمن الولايات المتحدة والدفاع عنها، واعتمد القانون في الحادي عشر من اذار ١٩٤١ اي بعد عام ونصف من اندلاع الحرب العالمية الثانية(٩٨)، وبالتحديد قبل تسعة اشهر من دخول الولايات المتحدة لتلك الحرب، و تم بمقتضى هذا القانون تسليم كميات كبيرة من المعدات الحربية والمواد الغذائية الى الحكومة البريطانية(٩٩).

وأخذت علاقات التحالف بالتطور ما بين حكومتي الولايات المتحدة وبريطانيا وخاصة في آب من عام ١٩٤١ حينما حدث لقاء بين الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت (Franklin Roosevelt) (١٠٠)ورئيس الحكومة البريطانية ونستون تشرشل في جزيرة نيوفاندلند، واتفقا خلال اللقاء على وضع بعض الترتيبات التي من شأنها ضمان سلامة بلديهما من خطر المانيا وحلفائها ، واصدرا في ختام اجتماعهما اعلاناً بالمبادئ التي سميت فيما بعد بـ (ميثاق الاطلسي)، وبذلك ضمنت الحكومة البريطانية ولو بشكل بسيط استقرار وضعها الداخلي(١٠١)، فضلا عن ذلك فان الولايات المتحدة

الامريكية وبموجب قانون الاعارة التاجير نفسه كانت قد زودت قوات حكومة فرنسا الحرة[١٠٢] والاتحاد السوفيتي وجمهورية الصين والعديد من دول الحلفاء بالمعدات الحربية ما بين عامي ١٩٤١ و ١٩٤٥ [١٠٣].

لقد ساعد قانون الإعارة والتأجير في جعل الصناعة الأميركية مستعدة للدخول الى الاسواق البريطانية حتى قبل أن تدخل البلاد في اتون الحرب العالمية الثانية، ووضِع حد لقانون الإعارة والتأجير في ١٩٤٥ بعدما مِنحت الولايات المتحدة حوالي ٥٠ مليار دولار من المساعدات، بحيث وصل مجموع ما حصلت عليه بريطانيا بحدود (٣١٤٠٠٠٠٠٠٠٠) دولار [١٠٤]، إن قضية الديون الخارجية البريطانية لمنطقة الإسترليني (Sterling area)[١٠٥]والمقدرة بحدود (ثلاثة مليارات) جنيه إسترليني[١٠٦]، جعلت الحكومة البريطانية تخشى من توقف قانون الإعارة والتأجير الأمريكي عام ١٩٤٥ [١٠٧]، فقد عادت بريطانيا في أعوام ما بعد الحرب لتركز كل سياستها في سبيل استعادة تصدير رأس المال وإعادة بناء مستثمراتها في الخارج ، ولو كان ذلك على حساب جبهتها الداخلية، وقد بلغت قيمة رأس المال البريطاني المستثمر في بقية منطقة الإسترليني نحو(٩٩٦) مليون جنيه استرليني، في الأعوام الخمس(١٩٤٧ – ١٩٥١)، وفي تقرير بنك انكلترا المقدم في تشرين الأول ١٩٥٠بين المستثمرات البريطانية في الخارج لسنة ١٩٤٨ والتي قدرت بملايين الجنيهات ، وعليه فقد وصل مجموع المستثمرات البريطانية في الخارج بحدود (١٩٦٠) مليون جنيه إسترليني ، وبلغت مستثمراتها في المستعمرات والدومينيون بحدود (١١١١) مليون جنيه إسترليني، ومستثمراتها في البلاد الأخرى خارج الإمبراطورية البريطانية بحدود (٨٤٩) مليون جنيه استرليني[١٠٨].

في الوقت ذاته فان قانون الاعارة والتأجير اخذ يلبي معظم احتياجاتها الضرورية وخاصة الغذائية منها، فالقانون بالأساس ليس لدعم الاقتصاد البريطاني فقط، وإنما لتقديم المساعدة للدول الأوربية (الحلفاء) التي اشتركت في الحرب[١٠٩]، وعلى اثر إيقاف العمل بقانون الإعارة والتأجير عام ١٩٤٥ [١١٠]، دخلت بريطانيا في إطار القروض الخارجية وبدأ العمل فيها لمدة سنة (١٩٤٥ – ١٩٤٦) ، وخاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية التي سعت إلى كسب دول أوربا الغربية إلى جانبها ، فضلاً عن ذلك فأن أهم ما تميزت به هذه القروض هي رفض الولايات المتحدة أن تأخذ بعين الاعتبار وجود كومنولث أو منطقة إسترلينية[١١١].

كان قانون الإعارة والتأجير بمثابة الشريان الحيوي لبريطانيا والذي أخذ يمدها وطيلة مدة العمل به بما تحتاجه من مواد ضرورية وأساسية وخاصة المواد الغذائية ، اذ بلغ مجمل ما حصلت عليه بريطانيا منذ صدوره ولغاية توقف العمل به في الحادي والعشرين من شهر آب عام ١٩٤٥ بحدود (٣٩٢, ٣١) مليار دولار[١١٢]، من مجموع (١٠٩ ,٦٩٢ ,٥٠) مليار دولار أي ما يوازي نصف المبلغ تقريباً [١١٣]، لذلك كانت الحكومة البريطانية تخشى من حالة الإفلاس التي قد تواجهها جراء السياسة التي تتبعها الولايات المتحدة تجاه بريطانيا[١١٤].

فضلاً عن ذلك فقد شهد الجنيه الإسترليني هبوطاً كبيراً من مركزه الكبير الذي استمر لغاية ١٩٤٥، لذا باتت التجارة البريطانية تعاني من ركود واضح ، امر دفع الحكومة البريطانية فرض اجراءات شديدة على اقتصادها اذ قيدت وارداتها بقيود كبيرة، وقللت الرسوم الضريبية على صادراتها وحصرت استيرادها بالسلع التي تساعدها على استرداد مكانتها التجارية، لهذا شهدت تلك السنوات قيام الحكومة البريطانية بحملة تصديرية كبيرة وذلك لغرض الوقوف بوجه المنافسة العالمية، ولكن مع كل هذه الإجراءات إلا إن ميزان المدفوعات[١١٥] البريطاني كان في حالة عجز هائل، وبهذا الصدد

كتبت جريدة الايكونمست البريطانية مقالاً في عددها الصادر في العشرين من كانون الثاني عام ١٩٤٥ أكدت فيه على " **ان الديون البريطانية تتزايد يوماً بعد اخر وان ميزان مدفوعات تجارتنا الخارجية في عجز مستمر** "[١١٦].

وبعد مضي عام تقريباً من تسلم حزب العمال السلطة في بريطانيا أي في عام ١٩٤٦، شهدت الاسواق البريطانية ارتفاعاً ملحوظاً في اسعار المواد الغذائية وخاصة الاساسية منها ، كما شهدت انخفاضاً في قيمة الجنيه الإسترليني امام قيمة الدولار بنسبة وصلت الى اكثر من (٣٠%) عما كانت قيمته منذ بداية عام ١٩٤٥ [١١٧]،وللحد من تدهور الاقتصاد البريطاني اقترح وزير الخزانة البريطاني دالتون هوغ (**Dalton Hagh**) [١١٨] بضرورة تقنين عملية الاستيراد للمواد الغير ضرورية ، بل وصل فيه الامر الى الدعوة لتقنين في استيراد مادتي السكر والخبز، وذلك اعتباراً من الحادي والعشرين من تموز عام ١٩٤٦، الا ان دعوته هذه واجهت رفضاً واستياءً كبيراً من قطاعات الشعب المختلفة ، واصبح ذلك يمثل مؤشراً صريحاً على بدء فقدان الحزب التدريجي لشعبيته ، حتى ان ونستون تشرتشل استغل هذا الموقف وقال " **ان حكومته لم تتعرض الى موضوع الخبز وفي احلك الظروف وساعات الحرب حينما كان يواجه الخطر الاطلنطي للإمدادات الغذائية لحرب الغواصات** "[١١٩] ، في محاوله منه لاجراء مقارنة بين حكومته المحافظة وحكومة العمال الحالية .

استمر دالتون في سياسته المالية بحكم ضرورات اقتصادية آمن بها فالجنيه الرخيص ضروري لصرف أقيام اسهم المشروعات المؤممة ولتمويل الخدمات الاجتماعية التي حملها برنامجهم الانتخابي في مجالات الضمان الصحي والتعليم والاسكان، وفعلاً قامت السلطات المحلية باستغلال النقود الرخيصة فقامت بتشييد واعادة اعمار الاف المساكن ، ومن جهة اخرى فان استمرار الفيض المتداول من النقد الرخيص ساهم بتشجيع نزعة استهلاكية ادارت عجلة الانتاج وابعدت شبح الركود الاقتصادي خلال السنة والنصف الاولى من حكم حزب العمال[١٢٠].

ان اخطر ما أدت اليه سياسة دالتون هو التدني الكبير لقيمة الجنيه الاسترليني امام العملات الاجنبية وخاصة الدولار في الاسواق العالمية ، اذ اصبحت قيمته في منتصف عام ١٩٤٦ ربع القيمة التي كان عليها في عام ١٩٣٨، وغدت الصادرات البريطانية لا تقوى على المنافسة في سوق الدولار بفعل ارتفاع تكلفتها ، المحسوبة على قيمة الدولار الى جانب الجنيه الاسترليني [١٢١].

وبالتالي فقد أثر ذلك كثيراً على الاقتصاد البريطاني الذي اخذ يعاني اكثر خلال مدة سنوات الحرب العالمية الثانية الممتدة خلال الاعوام (١٩٣٩-١٩٤٥) .

المبحث الرابع : مشروع مارشال وتأثيره على الوضع الاقتصادي البريطاني (١٩٤٧-١٩٥١)

لجأت بريطانيا إلى المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى الدول الأوربية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عن طريق ما يسمى بـ (مشروع مارشال) ، وقد تمثل هذا المشروع في الاقتراح الذي قدمه وزير الخارجية الأمريكي جورج مارشال

(**George Marshall**) [١٢٢] في حزيران عام ١٩٤٧ والذي يقضي بتقديم المساعدات الاقتصادية إلى الدول الغربية لإعانتها باصلاح ما دمرته الحرب العالمية الثانية وإنعاش الاقتصاديات الأوربية ، حتى لا يمثل تردي الأوضاع الاقتصادية إلى تفشي الأفكار الشيوعية في هذه الدول ، لاسيما وإن هذه الدول كانت تمثل خط الدفاع الأول عن المعسكر الراسمالي في مواجهة الخطر الشيوعي، فضلاً عن ذلك فقد كان من شأن هذه المساعدات الاقتصادية أن تربط اقتصاديات

هذه الدول بالاقتصاد الأمريكي وبالنظام الرأسمالي [١٢٣]، مما يهيئ لان تكون أوربا منطقة نفوذ للولايات المتحدة ، وقد تم بمقتضى هذا المشروع تقديم مبلغ (خمسة مليارات) دولار من قبل الولايات المتحدة إلى هذه الدول خلال خمس سنوات [١٢٤] ،ولم تكن تلك المساعدات مجانية اذ فرضت الولايات المتحدة على كل دولة تشترك في مشروع مارشال ان توقع معها اتفاقية اقتصادية تخولها مراقبة الإنشاءات والمشروعات الاقتصادية في تلك الدول ، وقد وافقت الدول المشتركة في المشروع على إبرام الاتفاقات والمعاهدات الاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية[١٢٥]، وقد بُنيت هذه الاتفاقات على القواعد التالية : -

أولاً : - تنمية الاقتصاد الزراعي والصناعي كي تتمكن كل دولة من الدول المشتركة في مشروع مارشال من الاستغناء عن المساعدات الخارجية الأمريكية[١٢٦].

ثانياً : - الإكثار من إنتاج مواد خام معينة يجري الإنفاق عليها بين الولايات المتحدة والحكومات الموقعة على الاتفاقيات الاقتصادية .

ثالثاً: - تعاون الدول المشتركة في مشروع مارشال على تخفيف الحواجز التجارية وخاصة الجمركية بينها وبين بلدان العالم الأخرى والعمل على تسهيل تبادل البضائع والخدمات العامة .

رابعاً: - اتخاذ إجراءات مالية وتدابير نقدية لتثبيت النقد وتحديد سعر ثابت للقطع الأجنبي وإعادة الثقة إلى النظام النقدي[١٢٧].

خامساً: - تخصيص الدول المشتركة في المشروع كمية من النقد المحلي مساوية لقيمة ما تتلقاه من الإمدادات الأمريكية ولا تستعمل هذه المبالغ الا على وفق اتفاقية تعقد بين الولايات المتحدة والدولة التي تلقت الإمدادات .

سادساً: - تقدم الدول المشتركة في المشروع الإحصاءات والبيانات المشتركة المتعلقة بكيفية استعمال المساعدات الأمريكية ومدى تقدم المشروعات التي استخدمت فيها قروض المشروع ومنحه[١٢٨].

كانت حصة بريطانيا من هذا المشروع بحدود (١,٧) مليار دولار، اي إنها في الواقع حصلت على أكبر حصة من أي دولة أوروبية اخرى، والحقيقة هي أن حكومة حزب العمال بعد الحرب، نصحت من قبل المفكرين الاقتصاديين المقيمين بها بحرية اختيار عدم جعل التحديث الصناعي الموضوع الرئيس في استخدام لها من مساعدات مشروع مارشال[١٢٩].

والجدول الاتي يوضح ارتفاع مستوى النشاط التجاري البريطاني بعد المساعدات المالية التي حصلت عليها الحكومة البريطانية بموجب مشروع مارشال :

جدول رقم (٢) يبين مجموع التجارة البريطانية في عهد حكومة كليمنت اتلي للمدة(١٩٤٦-١٩٥٠) ، بملايين الجنيهات الإسترلينية[١٣٠]

النشاط التجاري	السنة				
	١٩٤٦	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠
التصدير	٩٦٠	١١٨٠	١٦٣٩	١٨٦٣	٢٢٦١
الاستيراد	١٠٦٣	١٥٤١	١٧٩٠	٢٠٠٠	٢٣١٢
التجارة الخارجية	١٠٣-	٣٦١-	١٥١-	١٣٧-	٥١-
الحسابات الجارية[١٣١]	٢٣٠-	٣١٨-	٢٦	١-	٣٠٧

من خلال قراءة الجدول أعلاه نلاحظ بان الحسابات الجارية في ميزان المدفوعات البريطاني خلال المدة (١٩٤٦-١٩٤٧) شهدت انخفاضاً كبيراً في النسب المتحققة والسبب في ذلك يعود إلى ان الرسوم المترتبة على القرض الأمريكي قد بلغت بحدود(٦٠٠) مليون دولار ، في حين شكلت النفقات التي أقرتها الحكومة البريطانية على الجانب العسكري بحدود (١٢٣) مليون جنيه إسترليني[١٣٢]، لذلك سعت الحكومة البريطانية إلى التقليل من الواردات مع زيادة الصادرات وخاصة فيما يتعلق بمصادر الطاقة المتعلقة بتصدير مادة الفحم[١٣٣].

كما نلاحظ بان الأداء الاقتصادي وخاصة النشاطات التجارية كانت قد شهدت تدهوراً ملحوظاً في مستوياتها ، والسبب في ذلك يعود السياسات الخاطئة التي اتبعها وزير المالية دالتون هوغ في حكومة كليمنت اتلي، فلقد أصبح التضخم الاقتصادي هو السبب الرئيس لكل المشاكل التي باتت تعاني منها بريطانيا، إذ أفقدت الكلفة المتصاعدة لإنتاج البضائع البريطانية القدرة على التنافس في الأسواق العالمية وخاصة في المناطق التي يكون فيها الدولار هو العملة الرئيسة في التعاملات التجارية ، وأصبح تداول البضائع البريطانية مقصورة فقط في بريطانيا وتوابعها من دول منطقة الإسترليني، الأمر الذي أدى إلى انعدام المردودات المالية المترتبة على هذه البضائع ، اذ أصبح الفرق بين الكلفة وسعر الصرف ضئيلاً جداً، أمر دفع أصحاب رؤوس الأموال إلى تهريب ما يملكون من أموال الى خارج البلاد، حتى بلغ ما هُرب منها حتى نهاية عام ١٩٤٦ بحدود (٩٨٣) مليون جنيه إسترليني[١٣٤].

إلا انه من الملاحظ إن ميزان المدفوعات البريطاني بصورة عامة شهد تحسناً وارتفاعاً وخاصة في سنة ١٩٤٨ وما بعدها، والسبب في ذلك يعود إلى تولي ستافورد كريبس(Stafford Cripps) [١٣٥] حقيبة وزارة الاقتصاد في التاسع والعشرين من مايس ١٩٤٧ ، اذ بدأت جهوده تظهر نتائجها بوضوح وخاصة في القطاعات الاقتصادية كافة : التجارة الصناعة والزراعة، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال :

اولاً : ارتفاع قيمة الصادرات من (٩١٥) مليون جنيه إسترليني عام ١٩٤٧ إلى (١,٦٠٠) مليون جنيه إسترليني عام ١٩٤٨ .

ثانياً : انخفاض العجز في ميزان المدفوعات من (٤٠٠) مليون حنيه إسترليني إلى (٢٠٠) مليون جنيه إسترليني، وكما موضح في الجدول التالي .

ثالثاً : الأمر الذي أدى بالتالي إلى نمو في الدخل القومي قدره (٤%) بعد الحرب، وان كان الاوطأ بين دول القارة الصناعية[١٣٦] .

ومن جانب آخر فقد سعت الحكومة البريطانية إلى التقليل من الإنفاقات العسكرية[١٣٧] نتيجة لجملة من القرارات في السياسة الخارجية التي اتخذتها حكومة كليمنت آتلي في الأسبوع الأول من شهر شباط سنة ١٩٤٧ ، ومنها الانسحاب من الدول التي كانت تحتلها مثل الهند واليونان وفلسطين ، الأمر الذي أدى إلى التخفيف من التزاماتها الاقتصادية تجاه قواتها العسكرية المتواجدة في تلك البلدان[١٣٨].

وادراكاً من الحكومة البريطانية لمتطلبات الوضع الجديد قررت نقل مهمة ادارة شؤون الخليج العربي من حكومة الهند الى وزارة الخارجية في لندن بدأً من نيسان عام ١٩٤٧، وقد بدأت الوزارة بالفعل بتبني سياسة إنفتاحية تمثلت في احداث تنمية شاملة في بلدان المنطقة من اجل انعاشها اقتصاديا واجتماعية وبالتالي انعكاس ذلك ايجابياً على الوضع الاقتصادي الداخلي البريطاني[١٣٩].

جدول رقم (٣) يوضح الحساب الجاري وميزان المدفوعات في المملكة المتحدة خلال المدة ١٩٤٦-١٩٤٨ ، بملايين الجنيهات وبالأسعار الجارية[١٤٠]

السنة	مجموع ميزان المدفوعات	الإيرادات المتحققة من الصادرات	الفائض (+) أو العجز (-) المتحقق من التجارة	إجمالي الفائض (+) أو اجمال العجز (-)
١٩٤٦	١,٠٩٢	٨٨٨	٢٠٤-	٣٨٠-
١٩٤٧	١,٥٧٤	١,١٢٥	٤٤٩-	٦٧٥-
١٩٤٨	٤٤٥	٥,٤١	١٤٢-	٤٠٠- [٤]

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان ميزان المدفوعات في سنة ١٩٤٨ كان قد حقق زيادة كبيرة بالنسبة إلى السنوات التي سبقته ، كما نلاحظ إن العجز المتحقق من فارق المدخولات بين الاستيراد والتصدير للتجارة الداخلية والخارجية يحسب ايضاً لصالح سنة ١٩٤٨ والسبب في ذلك يعود إلى السياسة الاقتصادية والمالية التي اتبعها وزير الاقتصاد (ستافورد كريبس) التي ذكرت آنفاً.

أعد ستفورد كريبس خطة قدمها في مذكرة إلى منظمة التعاون الاقتصادي الأوربي (Organisation for Economic Co-operation and Development) [١٤١] في الرابع من تموز عام ١٩٤٩ لتحقيق الضغط على الادخار البريطاني[١٤٢]، واحتوت تلك الخطة على حلول عدة أهمها:

١- دمج الكومنولث البريطاني بغرب أوربا ضمن تداول معتدل الكتلة الإسترليني مع حماية من منافسة كتلة الدولار ، والعمل على منعه من التأرجح في فلك المشاريع التي تقدمها الولايات المتحدة .

٢- إتباع سياسة العالم الحر ولكن هذا النظام لا يمكن التفاؤل باللجوء إليه لأنه يفصل كندا وبقية دول الكومنولث عن بريطانيا وبذا تنتهي بريطانيا العظمى[١٤٣].

ويرى الكثير من الاقتصاديين إن ما أصاب الاقتصاد البريطاني من تدهور ملحوظ نتيجة عملية التضخم وتفشي البطالة ومن ثم النقص الحاصل في الإنتاج وخاصة بالنسبة إلى السلع الأساسية والسلع التصديرية والتي يراد بأثمانها استيراد المواد الغذائية ، وهي التي دفعت بحزب العمال إلى الاقتصاد المبرمج بهدف سد حاجة السوق المحلية من المواد الأساسية ، أي إن النقص الحاصل دفع حزب العمال إلى التدخل في الإنتاج ونوعية المنتج، الأمر الذي دفعهم إلى انتهاج التخطيط الليبرالي للاقتصاد خلال المدة (١٩٤٨-١٩٥٠) ، وأصبح اقتصاد السوق الحر هو المنفذ للخروج من الأزمة الاقتصادية التي ألمت بالاقتصاد البريطاني[١٤٤].

وفي الوقت نفسه سعت بريطانيا إلى تحسين وضعها الاقتصادي عن طريق عقد مؤتمر لندن، فقد دعت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وهولندا ولوكسمبورغ وبلجيكا في الثالث عشر من كانون الثاني سنة ١٩٤٨ لعقد مؤتمر في لندن، وفعلاً عُقَدَ المؤتمر خلال المدة من ٢٣ شباط إلى ١٦ آذار ١٩٤٨ ، وتقرر فيه تحقيق التكامل الاقتصادي بين مناطق الاحتلال الفرنسية والأمريكية والبريطانية في ألمانيا وإنشاء جمهورية ألمانيا الاتحادية على ان توضع ضمن إطار مشروع مارشال، واخيراً ومن اجل إرضاء فرنسا وضعت منطقة الروهر الألمانية[١٤٥]المشهورة بصناعتها الثقيلة تحت إدارة سلطة دولية[١٤٦].

بعد ذلك صرّحت الحكومة البريطانية بأنها قادرة ، قبل كل شيء ، على استرداد تفوقها النقدي، وبالفعل فانها لم تتوصل لذلك إلا في أيلول عام ١٩٤٩ ، اذ خفضت قيمة الجنيه الإسترليني مرة ثانية، وانتقل تعادله بالنسبة للدولار من (٤,٠٣) إلى (٢,٨٠) دولار، إلا إن الدولار استمر في تفوقه على الجنيه الإسترليني بعد ذاك[١٤٧]، وقد استطاعت بريطانيا بواسطة المساعدات الأمريكية والتزامها بتعهداتها الخارجية من توطيد توازن ميزان حساباتها حتى إن العجز الذي بلغ (٢٩٨) مليون جنيه استرليني في عام ١٩٤٦ و(٤٤٣) مليون جنيه استرليني في عام ١٩٤٧، زال في عام ١٩٤٨ وتحول إلى فائض في عام ١٩٤٩ بحدود (٣١) مليون جنيه استرليني ، وفي عام ١٩٥٠ ارتفع الفائض الى (٣٠٠) مليون جنيه استرليني، حينها اعلنت الحكومة البريطانية عن عدم حاجتها للمساعدات التي كان يقدمها لها مشروع مارشال[١٤٨].

من جانب آخر فقد تحقق تحسن ملحوظ في مجموع النقد العيني وغير العيني في بنك انكلترا الوطني والبنوك الاخرى العاملة في القطاع المصرفي البريطاني[١٤٩]. والجدول الاتي يوضح هذه القضية بشكل واضح :

جدول رقم (٤) يبين مجموع الودائع في بنك انكلترا الوطني خلال السنوات (١٩٤٨-١٩٥١) ، مقدرة بمليون جنيه استرليني[١٥٠]

السنة	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١
الحسابات الجارية	٣,٧٠٠	٣,٨١٠	٣,٨٤٤	٣,٩٩٤
الودائع والحسابات الاخرى	١,٩٤٢	٢,٠٠٧	١,٩٩٧	٢,٠٤٧
الارصدة لدى البنوك الاخرى[١٥١]	١٨٢	١٩٠	١٩٥	٢٠٦
صافي الودائع	٥,٤٦٠	٥,٦٢٧	٥,٦٤٦	٥,٨٣٥

واخذت بريطانيا تشهد ظروفاً اقتصادية هادئة ومستقرة نوعاً ما وخاصة في عام ١٩٤٩ ، الامر الذي ارجعته الحكومة البريطانية الى انتاج دولة الملايو من مادة المطاط الذي انتجت منه في ذلك العام ما يقارب الـ (٥٠٠,٠٠٠) طنا و(٦٠,٠٠٠) طنا من مادة القصدير التي تنتجها سنويا ، فضلاً عن ذلك فقد ساعد انتاج دولة بورما من مواد الارز ومختلف المعادن من حديد وقصدير ونحاس وغيرها من المعادن الاستخراجية ذات الانتاجية العالية، استطاعت هذه البلاد أن تجمع جزءا كبيرا من فائض دولارات منطقة الإسترليني[١٥٢].

إلا أن توازن التجارة مع منطقة الدولار ظل يمثل مشكلة كبيرة، إذ انخفض احتياطي الدولار إلى(٣٣٠) مليون جنيه إسترليني في عام ١٩٤٩ ، ودلّ ذلك على أن المخاوف من كساد اقتصادي بريطاني كانت لازالت موجودة ، وفي أيلول ١٩٤٩ قررت الحكومة البريطانية خفض قيمة الجنيه من(٤,٠٣) دولار إلى(٢,٨٠) دولار، وهذه الخطوة ضرورية لمنع نضوب الاحتياطي البريطاني ، فضلا عن انه يبقي للحكومة حرية المناورة، وقد أدى ذلك التخفيض في وقت لاحق إلى استرداد الاقتصاد البريطاني لنشاطه[١٥٣].

من جانب آخر ارتفعت استثمارات الولايات المتحدة في بريطانيا بشكل مطرد حتى وصلت في عام ١٩٥٠ إلى(٣٠٠) مليون دولار، وهي متمركزة في صناعات أساسية مثل صناعة السيارات وتكرير البترول والكيمياويات والبتروكيمياويات، وبما أن ميزان المدفوعات البريطاني كان يعاني من عجز كبير، لهذا اضطرت الحكومة العمالية الى الترحيب باستثمار أجنبي على الرغم من أن هذا ينتج عنه زيادة في الدين البريطاني تجاه الولايات المتحدة ، ولعل المساعدة التي تقدمها الولايات المتحدة لبريطانيا لكي تجري التعديلات الضرورية ، كانت بفعل الفترة الانتخابية التي تمر بها بريطانيا، إذ أن الولايات المتحدة لا تريد أن يكون لها أي أعداء في الحكومة الجديدة وفي العام ذاته أي عام١٩٥٠ تمكنت بريطانيا من سد العجز الملحوظ في التجارة الذي قدر بـ (١٤٦) مليون جنيه استرليني، فضلا عن أنها وفرت فائض قدره (٢٥٨) مليون جنيه استرليني، من خلال قيمة الدخل الصافي من الفوائد والأرباح القادمة من الاستغلال الخارجي الذي بلغ(١٢٦) مليون جنيه استرليني، إلى جانب دخول مادية غير منظورة تأتي أيضا من بلاد ما وراء البحار وتبلغ بحدود(٤٠٤) مليون جنيه استرليني[١٥٤]، ويعود الفضل في ذلك إلى عجز ميزان مدفوعات الولايات المتحدة الذي بدأ عام ١٩٥٠، ففي هذه الأثناء استعاد الاقتصاد البريطاني مكانته وهبط نصيب الولايات المتحدة من إجمالي الصادرات العالمية[١٥٥].

وعلى الرغم من تلك الظروف ، ومحاولة بريطانيا للإبقاء على ضريبة الدخل منخفضة للحفاظ على تكلفة المعيشة، والتزام نقابات العمال بضبط النفس وعدم اللجوء الى الاضرابات ومع وجود برنامج إعادة التسليح ، إلا انه كان هناك تهديد بتعليق المساعدات المالية القادمة من الولايات المتحدة ، ومما زاد من سوء الامور الاستخدام الكامل للمصادر من ثم أدى هذا الوضع إلى التضخم ، ووفق إحصاءات ١٩٥١ – ١٩٥٢ انخفض احتياطي الدولار من(١١٧٨) مليون جنيه إسترليني إلى(٤٣٨) مليون جنيه إسترليني[١٥٦].

كل ذلك ادى الى انخفاض في شعبية حكومة العمال التي نتج عنها بالتالي انتخابات السادس والعشرين من تشرين الأول سنة ١٩٥١ وصعود حزب المحافظين بزعامة(ونستون تشرتشل) وتسنمه رئاسة الوزراء للمرة الثانية[١٥٧] .

الخاتمة

من خلال متابعة التطورات التي شهدتها بريطانيا خلال السنوات المبحوثة لاسيما الاقتصادية منها والتي هي ليست بمعزل عن التطورات السياسية المهمة التي مرت بها انذاك يمكن استخلاص بعض النتائج :

١- فرضت تداعيات الحرب العالمية الثانية وضعاً واقتصادياً صعباً على الوضع الداخلي البريطاني ادى بالتالي الى تغيرات طالت الساحة السياسية البريطانية.

٢- نتيجة للخسائر الكبيرة التي منيت بها دول الحلفاء ومن ضمنها بريطانيا الامر الذي ادى بالتالي الى انخفاض شعبية حكومة نيفين تشمبرلين المحافظة ومن ثم استقالتها مما دفع بملك بريطانيا الى الايعاز الى زعيم حزب المحافظين ونستون تشرشل الى تشكيل حكومة ائتلافية ضمت احزاب المحافظين والعمال والاحرار.

٣-واجهت الحكومة الائتلافية اوضاعاً صعبة تمثلت في مواجهة الخطر الالماني من جهة ، وتردي معظم اوضاع بريطانيا الداخلية من جهة اخرى ، لذلك اوعز ونستون تشرشل بتشكيل حكومة حرب مصغرة ضمت خمسة اعضاء من حكومته الجديدة للتصدي لخطر الحرب .

٤- سعت الحكومة البريطانية الى ترميم اقتصادها المتهالك وذلك بالاعتماد على حكومة الولايات المتحدة التي طلبت تقديم مساعدات عسكرية لها ، وتم ذلك بالفعل في عقد كانت مدته (٩٩) عاماً تسمح بموجبه الحكومة البريطانية بنزول قواتها العسكرية على بعض جزر بحر الكاريبي وبعض الجزر الاخرى في البحار والمحيطات الخاضعة لسيطرتها .

٥- لعله من اسوء الازمات التي واجهتها الحكومة البريطانية هو قضية حرب الغواصات التي نجحت فيها المانيا الى حد بعيد واستطاعت القضاء على الامدادات الغذائية والعسكرية التي كانت تصل الى بريطانيا وخاصة عن طريق البحر ، الامر الذي نتج عنه تدهوراً كبيراً في مجمل اوضاعها الداخلية .

٦- لمواجهة هذه التحديات فقد اوعزت الحكومة البريطانية في تشرين الثاني عام ١٩٤٢الى الخبير الاقتصادي وليم بيفيريدج بتشكيل لجنة مهمتها معالجة الانتكاسات المتكررة التي اصابت الاقتصاد البريطاني ، الذي شرع بوضع تقرير شخص فيه معالجة تلك الاوضاع.

٧- وفي التفاتة من قبل وزير الخارجية آرنست بيفين لامتصاص حالة التذمر والفوضى التي اصابت النقابات العمالية من جراء تردي الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية قدم في الثالث من حزيران عام ١٩٤٣ مشروعاً الى مجلس العموم البريطاني سمي بـ(مشروع فاتورة اجور التموين) ، وعندما عرض للتصويت داخل مجلس العموم البريطاني أثار موجة كبيرة من الرفض والاستياء ورفض من قبل الاحزاب السياسية المعارضة في نهاية المطاف.

٨- وقبيل نهاية الحرب العالمية الثانية قرر حزب العمال الانسحاب من الحكومة الائتلافية ، الامر الذي عجل من اجراء الانتخابات البرلمانية وفوز حزب العمال فيها وذلك في اذار عام ١٩٤٥ وتسلم كليمنت اتلي رئاسة الوزراء ، والسبب في ذلك يعود الى البرنامج الانتخابي الذي تضمن الوعود بتحقيق العمالة الكاملة واحتضان سياسة النظرية الاقتصادية الكينزية .

٩- ورثت الحكومة العمالية الجديدة تبعات اقتصادية فكان الاقتصاد البريطاني يعاني من تفشي التضخم الذي أصبح من أكثر المشاكل التي بات يعاني منها في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية، اذ وصل في عام ١٩٤٥ إلى أكثر من(٢٤ ٪)، وكانت نقابات العمال من أكثر فئات المجتمع البريطاني تضرراً من هذا التضخم .

١٠- كانت الحكومة البريطانية في كثير من الاحيان غير قادرة على تحمل هذا التغير المفاجئ والجذري على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي ، لذلك اضطرت الى خفض النفقات العامة، وبدأ ذلك مع منح الاستقلال لكثير من المستعمرات البريطانية في الخارج والتي كانت خاضعة للتاج البريطاني ، بدءاً من الهند وباكستان في عام ١٩٤٧، وبورما وسيلان خلال الاعوام ١٩٤٨-١٩٤٩.

١١- دخلت بريطانيا في تأييد نزاعات او حروب خارجية هي في غنى عنها مثل الحرب الكورية عام ١٩٥٠ ، وكذلك وقوفها الى جانب الولايات المتحدة في الحرب الباردة وذلك بحكم طبيعة العلاقة التي تربطها معها، الامر الذي انعكس بصورة سلبية على الوضع الداخلي البريطاني بسبب تكاليف تلك الحروب والمواقف .

١٢- وعلى الرغم من حالة التعاون التي كانت بين حزب العمال والنقابات العمالية ألا إنه كان هناك فترات من توتر كانت تسود تلك العلاقة .

١٣- ساعد قانون الاعارة والتأجير الذي تبنته الحكومة الامريكية عام ١٩٤٥ على اعادة هيكلة الاقتصاد البريطاني الذي انهكته سنوات الحرب العالمية الثانية، الا ان ذلك لم يؤدِ الى النتائج المرجوة منه، بل بالعكس ادى هذا الموضوع الى انخفاض في قيمة الجنيه الاسترليني.

١٤- لجأت بريطانيا إلى المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى الدول الأوربية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عن طريق ما يسمى بـ (مشروع مارشال) وذلك في عام ١٩٤٧، وبلغت حصة بريطانيا من هذا المشروع بحدود (١,٧) مليار دولار، اي إنها في الواقع حصلت على أكبر حصة من أي دولة أوروبية اخرى، اصاب هذا المشروع الفشل بالنسبة للحكومة البريطانية ايضاً .

١٥- إلا انه من الملاحظ إن ميزان المدفوعات البريطاني بصورة عامة قد شهد تحسناً وارتفاعاً وخاصة في سنة ١٩٤٨ وما بعدها، والسبب في ذلك يعود إلى تولي ستافورد كريبس حقيبة وزارة الاقتصاد في التاسع والعشرين من مايس ١٩٤٧ حيث بدأت جهوده تظهر نتائجها وخاصة في ميدان التجارة والصناعة والزراعة .

١٦- كما سعت بريطانيا إلى تحسين وضعها الاقتصادي عن طريق عقد مؤتمر دولي، فقد دعت في الثالث عشر من كانون الثاني سنة ١٩٤٨ كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وهولندا ولوكسمبورغ وبلجيكا لعقد مؤتمر في لندن .

١٧- شهدت بريطانيا ظروفاً اقتصادية هادئة ومستقرة نوعاً ما، وخاصة في عام ١٩٤٩، الامر الذي ارجعته الحكومة البريطانية

١٨- وصلت استثمارات الولايات المتحدة في بريطانيا في عام ١٩٥٠ بحدود (٣٠٠) مليون دولار وهي متمركزة في صناعات أساسية مثل صناعة السيارات وتكرير البترول والكيمياويات والبتروكيمياويات، وبما أن ميزان المدفوعات البريطاني كان يعاني من عجز كبير، لهذا اضطرت الحكومة العمالية الى الترحيب باي استثمار أجنبي على الرغم من أن هذا ينتج عنه زيادة في الدين البريطاني تجاه الولايات المتحدة.

١٩- نستنتج من ذلك ان بريطانيا واجهت ظروفاً اقتصادية وسياسية صعبة خلال السنوات ١٩٣٩-١٩٥١ نتج عنه تبدل الحكومات بصورة مستمرة، وهذا يعطي انعكاساً واضحاً على ان الاوضاع الاقتصادية هي التي تتحكم بالوضع السياسي للبلد .

الملاحق

ملحق رقم (١) يبين نموذج من البطاقة التموينية التي اصدرتها الحكومة البريطانية أبان الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤١[1]

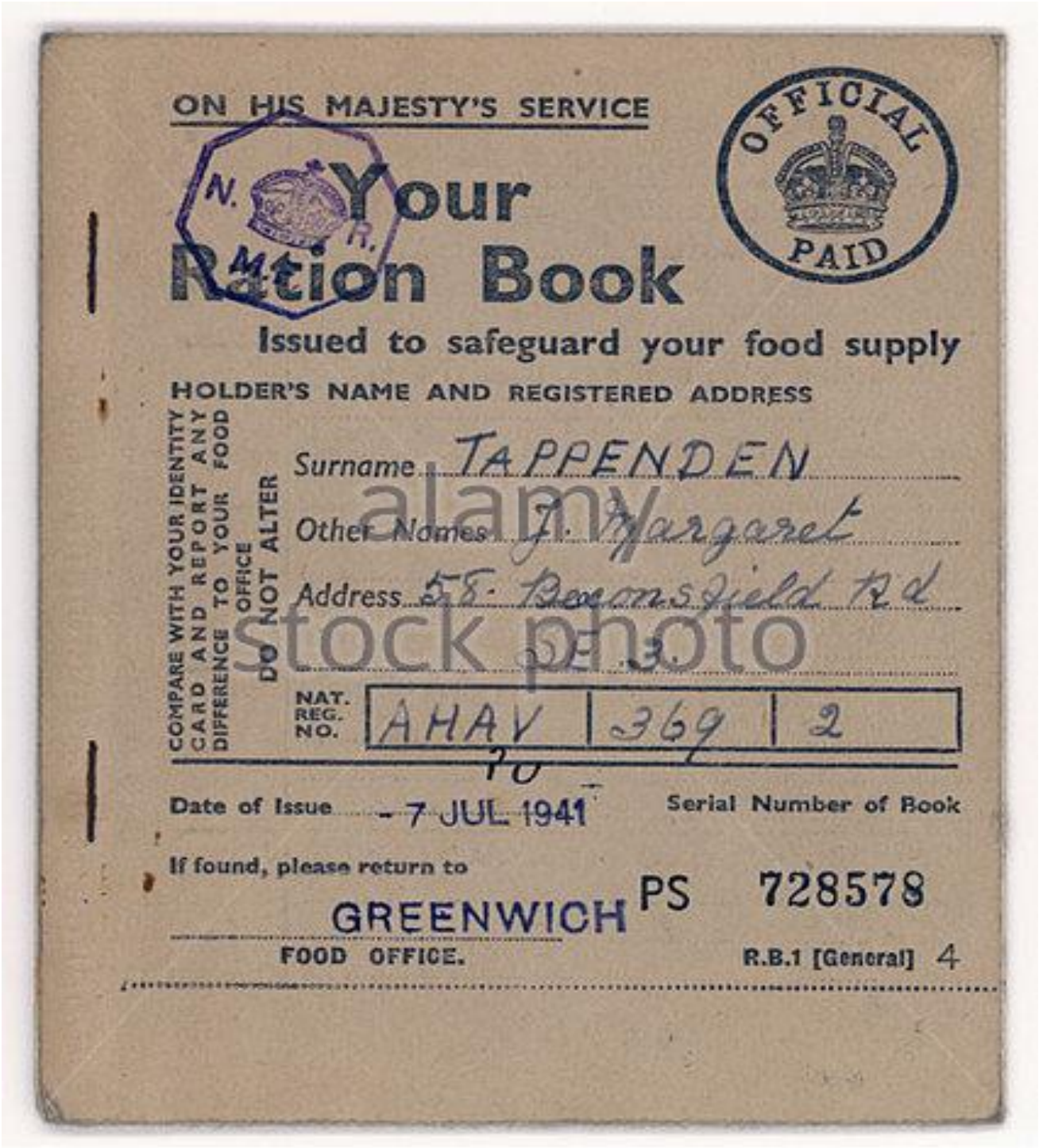

www.alamy.com - AA09H5

ملحق رقم (٢) الذي يبين المسح الاقتصادي الذي قامت به الحكومة البريطانية في سنة ١٩٤٨ [١]

April 1948

BRITAIN'S ECONOMIC SURVEY FOR 1948

OFFICIAL SUMMARY

The British Government on March 5, issued a White Paper entitled "Economic Survey for 1948" (Cmd. 7344), setting forth its views on the outlook for the British economy during the coming year. The Survey emphasizes the dependence of the United Kingdom on the aid to be provided under the European Recovery Program. The following official summary of the White Paper was issued in Washington by the British Information Services.

The "Economic Survey for 1948" (Cmd. 7344) reviews the present economic state of the British nation, examines the British balance of payments and outlines the main requirements for a solution of the dollar problem. It puts forward a plan to narrow the gap in Britain's overseas trade in 1949 and sets a series of industrial targets to be achieved by the year's end.

In the foreword it states, "The most important uncertainty of all in 1948 is whether United States aid under the European Recovery Plan will be forthcoming. In the statistics contained in this Survey, no account is taken of such aid; the Survey shows the dangerously low level to which Britain's gold and dollar reserves would fall by the middle of this year, if no United States aid were available, and if consumption and development programmes were maintained at the present level. Since without United States assistance, it would not be possible to maintain even these far from adequate standards throughout the year, the Survey assumes, as a basis of general policy and planning, that aid will in fact soon be available. But it must be understood that, if there is no certainty of aid by the middle of this year, the resulting inevitable cuts in imports would affect raw materials as well as food, and so cause serious unemployment.

"Without United States aid, in short, Britain would be compelled to cut consumption and employment, and to abandon many of her development plans. With adequate aid present levels of consumption and employment can be maintained, and development can go forward. But there is still likely to be uncertainty from year to year about the continuance and amount of dollar aid. On no account, therefore, must such aid be used merely to provide a greater ease of transition. It must be used rather to sustain working strength and efficiency, while new sources of supply are developed in Britain, in the sterling area, and elsewhere, which will enable Britain to stand on her own feet when the period of aid is finished."

I. THE BALANCE OF PAYMENTS

In September last the national target for exports was set provisionally at a rate 60 per cent greater than the 1938 volume by December, 1948. It is now put at 50 per cent greater. The reasons for the reduction are the saturation of certain overseas markets, coupled with import restrictions due to dollar shortage, and an insufficiency of steel to meet all Britain's export needs, especially in certain types of machinery and vehicles (despite a record rate of steel production in 1947 of 12.7 million tons and an expected increase in 1948 to 14 million tons). To offset these restrictions as far as possible the export targets for the textile industries (principally cotton) have been increased. Textile exports are almost all dollar earners or dollar savers as they reduce the demand of sterling area countries for textiles from hard currency areas.

The revised targets are given in Table I.

TABLE I

SUMMARY OF REVISED EXPORT TARGETS

[Made by calendar end of 1948]

	Million pounds sterling (at prices estimated for 1948)	As percentage of 1938 volume
Machinery	33	200
Vehicles	38	175
Electrical goods and chemicals	9	325
Textiles and clothing	66	131
Chemicals	9	150
Pottery, glass, cement, etc.	3	225
Coal	4	50
All other exports	48	127
Total	177	150

[1] The U.S. Survey for 1947 was reprinted in the April 1947 issue of the Bulletin, pp. 387-91.

Digitized for FRASER
http://fraser.stlouisfed.org/
Federal Reserve Bank of St. Louis

هوامش ومصادر البحث:

(١)حزب المحافظين: تعود نشأة الحزب إلى جماعة أطلق عليها اسم (التوري) التي ظهرت في منتصف القرن السادس عشر ، وقد دخل (التوري) في خلافات عديدة مع جماعة أخرى كانت تعرف بها (الويك) ، والذي أصبح يعرف فيما بعد بحزب الأحرار، وفي الواقع إن هذه الخلافات إنما هي في جزء منها دينية واقتصادية في جزء آخر، وفي أحوال أخرى تعود إلى التقاليد العائلية ذلك إن لكل جماعة موقفا معينا آزاء المشكلات العامة ولطالما سيطرت الخلافات الدينية على الأحزاب البريطانية ، وقد مر (التوري) بتطورات عديدة إلى أن أصبح بعدها يعرف بحزب المحافظين ، ففي الاجتماع الذي عقد لندن بتاريخ الثاني من كانون الأول عام ١٨٦٧ تقرر إنشاء اتحاد بين الجمعيات المحلية سمي ب(الاتحاد الوطني للجمعيات المحافظة الدستورية) ، وتكرس تأسيسه رسميا كحزب سياسي وذلك في العام ذاته ، وفي نهاية القرن التاسع عشر تم للحزب جهازه النهائي ، وأصبح له تنظيم جماهيري بشكل جهاز انتخابي قوي يؤمن له تنازع أصوات الناخبين ، فتحول بذلك الحزب إلى جهاز للوصول إلى السلطة ، لان الحزب الفائز في الانتخابات سيتولى مهمة تكوين الحكومة .لمزيد من التفاصيل ينظر:

Samuel H. Beer , Modern British Politics (a study of Parties and Pressure groups) , London , 1979 , P. 13.

وكذلك ينظر : حسان محمد شفيق العاني ، الأنظمة السياسية المقارنة ، مطبعة المعارف ، بغداد ،١٩٨٠ ، ص٥٨.

(٢)نيفيل تشمبرلين : ولد في الثامن عشر من اذار عام ١٨٦٩، في مدينة لندن، اكمل دراسته الابتدائية والثانوية في مدارسها ثم التحق بجامعة برمنغهام ليحصل على شهادة في الطب ، انضم إلى حزب المحافظين البريطاني عام ١٩١٦ واصبح وزيراً للصحة المرة الاولى عام(١٩٢٣-١٩٢٤) والمرة ثانية خلال السنوات (١٩٢٩-١٩٣١)ثم ووزيراً للخزانة خلال الاعوام (١٩٣١-١٩٣٧)، وتولى رئاسة الوزارة البريطانية من ١٩٣٧ ولغاية ١٩٤٠، واتبع سياسة الترضية مع المانيا وفقد ثقة المحافظين بعد فشل حملة النرويج فاستقال عام ١٩٤٠. وتوفي في العام ذاته . لمزيد من التفاصيل ينظر:

The new encyclopedia Britannica, vol.II,5th edition,Chicago,1975,p.717.

(٣) محمد يوسف إبراهيم القريشي، ونستون تشرشل ودوره في السياسة البريطانية حتى ١٩٤٥، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٥ ، ص ١٤٥.

(٤)هربرت موريسون : ولد في مقاطعة لامبارت التابعة الى مدينة لندن في الثالث من كانون الثاني عام ١٨٨٨، اكمل دراسة الابتدائية والثانوية في ستوكويل الا انه لم يكمل دراسته الجامعية ، انضم في بداية حياته الى حزب الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي ، الا انه انضم بعد ذلك الى حزب العمال عام ١٩١٨ ، في عام ١٩٢٣ انتخب عضواً في مجلس العموم البريطاني ، تسنم عدة مناصب ادارية مهمة منها : في عام ١٩٣٤ اصبح رئيساً لمجلس العموم البريطاني ، وفي عام ١٩٤٠ عين وزيراً للتموين في حكومة وينستون تشرشل، وتوفي في عام ١٩٦٥، لمزيد من التفاصيل ينظر :

The London Gazette: no. 41860. p. 6942. 3 November 1959.

وكذلك ينظر :

David Howell , Morrison, Herbert Stanley, Baron Morrison of Lambeth (1888–1965)", Oxford Dictionary of National Biography, Oxford University Press , 2004, p.p.23–25..

(٥) نشأت كامل محمد العاني ، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في بريطانيا (١٩٤٥- ١٩٥١) ،اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ،كلية التربية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٦، ص ١٠٩.

(٦)جورج السادس: ولد في الحادي عشر من تشرين الثاني عام ١٨٩٥ ملك بريطاني، وهو ابن جورج الخامس ووالد اليزابيث الثانية اعتلى العرش البريطاني بعد استقالة أخيه ادوارد الثامن من العرش عام ١٩٣٦، أبدى اهتماماً كبيراً في المشاريع الخيرية الاجتماعية. وقد تمتع بشعبية واسعة في بريطانيا. توفي في السادس من شباط عام ١٩٥٢ . لمزيد من التفاصيل ينظر :

Matthew, H., "George VI (1895–1952)", Oxford Dictionary of National Biography, Oxford University Press , 2004, p.p.14–16.

وكذلك ينظر:عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، ج٢ ،ط٤، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٩٩، ص١١٨.

(٧)ونستون تشرشل : ولد في ٣٠ تشرين الثاني ١٨٧٤ في منطقة اكسفورد شاير، وبعد تخرجه في الكلية العسكرية في سانت هيرست، عمل مراسلاً حربياً لتغطية مختلف الحروب الصغيرة، دخل تشرشل الحياة السياسية كنائب عن حزب المحافظين في مجلس العموم ١٩٠٠، أصبح عام ١٩٠٦ وكيلاً لوزير المستعمرات في حكومة الأحرار، أصبح عضواً في مجلس الوزراء عام ١٩٠٨، شغل منصب رئيس مجلس التجارة ثم وزيراً للداخلية، خدم في عدة مناصب وزارية، وعلى الرغم من بقائه خارج الحكومة للمدة الممتدة من عام ١٩٢٩ وحتى عام ١٩٣٩ ألا أنَّه ظل يحتفظ بمقعده في البرلمان. تم تكليفه بتشكيل الحكومة في ١٠ مايس ١٩٤٠ استطاع خلالها قيادة بريطانيا نحو النصر المحقق. توفي في ٢٤ كانون الثاني ١٩٦٥ : لمزيد من التفاصيل ينظر :

Ferguson, Niall . Empire: How Britain Made the Modern World .London: Penguin Books Ltd , 2000, P.213; The London Gazette: no. 41860 , 3 November 1959, p. 6942.

(٨)حزب العمال البريطاني : تأسس الحزب عندما عقد مؤتمر نقابات العمال (Trades Union Congress) مؤتمره السنوي المعتاد عام ١٨٩٨ في مدينة بلايموث حيث استطاع فيه جيمس كير هاردي (James k Hardy) وهو اكبر شخصية عمالية انذاك إقناع العمال بالتوجه صوب العمل السياسي الهادف لوصول ممثليه إلى البرلمان وان خير وسيلة للحفاظ على الوحدة العمالية هي إفراز صيغة التحالف بين قواه بدلاً من الاندماج وان يحتفظ كل طرف مشارك باستقلاليته في ترشيح من يراه من اتباعه وان يضع برنامجه الانتخابي . ثم يصار إلى دراسة هذه البرامج وتوحيدها في برنامج انتخابي واحد ، واوصى المؤتمر بعقد مؤتمر أستثنائي لكي يضع مقراراته موضع التنفيذ ، وبالفعل انعقد المؤتمر للمدة (٢٧-٢٨) شباط ١٩٠٠ في لندن حضره ممثلون عن (٦٥) نقابة عمالية و ثلاث منظمات اشتراكية وهي F.S ، S.D.F ، I.L.P على ان اهم القرارات التي اتخذت فيه هي أيجاد صيغة توافقية لنسب المشاركة في لجنة التمثيل العمالي ، وفي سبيل تحقيق هذه الغاية شكلت لجنة سميت ب (لجنة تمثيل العمال) (L.R.C (Represetation Committee Labour) وتم انتخاب(رامزي مكدونالد) (Ramsay MacDonald) سكرتيراً لها وتولت هذه اللجنة توجيه وقيادة الحركة العمالية من عام ١٩٠٠ وحتى انتخابات كانون الثاني ١٩٠٦ ، حيث اصبحت بعد هذا التاريخ حزباً سياسياً يحمل اسم (حزب العمال) (Labour Party). لمزيد من التفاصيل ينظر:

Henry Pelling , Ashort history of the Labour Party , London , London group , limited ,1970 , P.1.

وكذلك ينظر: شيماء هيال لفتة الغانمي ، موقف حزب العمال البريطاني من المشاكل الدولية ١٩١٤-١٩٤٠، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص١٥ ؛ نشأت كامل محمد العاني ، المصدر السابق ، ص ٤١.

(٩)سوزان رحيم جوي ، السياسية الداخلية في عهد حكومة حزب العمال البريطاني١٩٦٤-١٩٧٠ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة البصرة ، كلية التربية ، ٢٠١٢، ص١٩.

(10)Randolph Churchill , Winston Churchill the official , p.317.

(١١)ادولف هتلر : زعيم الحزب النازي الالماني ولد في الثاني من نيسان عام ١٨٨٩ في مدينة برونو على الحدود النمساوية الألمانية ، عاش حياة اجتماعية صعبة وشارك في الحرب العالمية الأولى وحصل على وسام الصليب الحديدي، عمل في مجال السياسة وحصل على شهرة أهلته ليكون مستشارا لألمانيا في الثلاثين من كانون الثاني عام ١٩٣٣ ، ومن ثم رئيسا لألمانيا في الأول من آب عام ١٩٣٤ ، للتفاصيل انظر : ادولف هتلر ، كفاحي ، ط٢ ، مطبعة دار الكتب الشعبية ، بيروت ، د.ت . وكذلك ينظر : جودت جلال كامل ، التنافس البريطاني – الألماني ١٩٣٣ – ١٩٤٥ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة تكريت ، كلية التربية ، ٢٠٠٤ ، ص١٥٠.

(12)Marilyn M. Harper , World War II and The American Home Front , Washington , 2007 , p.p, 215-216..

(١٣)أدورد هاليفاكس : ولد في مدينة يوركشاير الصناعية في الرابع عشر من نيسان عام ١٨٨١ ، تلقى تعليمه الابتدائي والثانوي في مدارس ايتون ثم التحق بجامعة اكسفورد لدراسة علم اللاهوت ، انضم الى حزب المحافظين عام ١٩١٠ ، وتقلد العديد من المناصب الادارية المهمة من ابرزها نائب الملك في الهند خلال المدة (١٩٢٥-١٩٣١) ، ووزيراً للخارجية في حكومة ونستون تشرشل خلال المدة (١٩٣٨-١٩٤٠) توفي في الثالث والعشرين من كانون الاول عام ١٩٥٩ . لمزيد من التفاصيل ينظر :

Andrew Roberts, 'The Holy Fox'. The Life of Lord Halifax ,Phoenix, 1997 , p. 67

(١٤)كليمنت أتلي: ولد في أسرة من الطبقة المتوسطة عام ١٨٨٣ ودرس في جامعة أكسفورد وأمتهن مهنة المحاماة وبعد ذلك أنضم لحزب العمال شغل أتلي منصب وزير الدولة في عام ١٩٢٤ ، ١٩٢٩ ، ١٩٣١ في حكومة ماكدونالد خلال الحرب العالمية الثانية أصبح نائب لرئيس الوزراء تشرشل ثم أصبح رئيس وزراء للمدة من ١٩٤٥ . ١٩٥١ ، قام خلال هذه المدة بأهم الإصلاحات التي حدثت في بريطانيا خلال القرن العشرين ، توفي في ٨ تشرين الأول ١٩٦٧ للمزيد من التفاصيل ينظر :

The new Encyclopedia Britannic , volume 5 ,U.S.A,2003 ,p 688.

(١٥) الدومينونات : مصطلح كان يقصد به، قبل عام ١٩٣٩ كل من كندا، وأستراليا، ونيوزيلندا، واتحاد جنوب إفريقيا، و جمهورية إيرلندا ونيوفاوندلند الأعضاء في الكومنولث البريطاني. وكانت هذه الدول، باستثناء نيوفاوندلند، تعد من وجهة النظر الدولية، دولا قائمة بذاتها، ومن هنا حق لها أن تتمثل على نحو مستقل في عصبة الأمم وغيرها من المحافل الدولية، ولكنها لم تكن، في الوقت نفسه، لتتمتع بهذا الوضع القانوني (أي وضع الدول المستقلة) بالنسبة إلى المملكة المتحدة أو بالنسبة إلى بعضها بعضا. وتعد كندا أقدم الدومنيونات (عام ١٨٦٧). وبعد عام ١٩٤٧ ألغي مصطلح

(الدومنيون) واستعيض عنه مصطلح (أعضاء الكومنولث) وبات يطلق على تلك البلدان التي احتفظت برباط يشدها إلى المملكة المتحدة . لمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق ، ص ٧٢١ ، وكذلك ينظر: محمد رياض ، الاصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا، مؤسسة هنداوي ،القاهرة ، ٢٠١٢ ، ص١٢٣-١٢٤.

(١٦) آرثر غرينوود : ولد في مقاطعة نيلسون التابعة الى مدينة ليفربول في الثامن من شباط عام ١٨٨٠ ، وتلقى تعليمه الابتدائي والثانوي في مدارسها ، ثم التحق بجامعة ليديز ، انضم الى حزب العمال البريطاني عام ١٩١٨ ، ثم انتخب عضواً في مجلس العموم البريطاني عام ١٩٢٢ ، شغل عدة مناصب ادارية كان ابرزها وزيراً للصحة عام ١٩٣١، كان من ابرز المناهضين لحكومة نيفيل تشمبرلين ، وفي عام ١٩٤٠ شغل منصب وزير بلا وزارة في حكومة ونستون تشرشل، توفي في التاسع من حزيران عام ١٩٥٤ . لمزيد من التفاصيل ينظر :

Marr, Andrew, A History of Modern Britain (2009 paperback), p.16

(١٧) محمد يوسف إبراهيم القريشي، المصدر السابق ، ص ١٤٦-١٤٧.

(١٨) نشأت كامل محمد العاني، المصدر السابق، ص١٢٦.

(١٩) خليل علي مراد ، وآخرون ، دراسات في التاريخ الاوربي الحديث والمعاصر ، مطبعة مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، ١٩٨٨، ص ٤٠٤ .

(20)Reynolds, David , "Churchill in 1940: The Worst and Finest Hour", 1993, p.p. 248- 250.

(٢١) لمزيد من التفاصيل بشأن الاحتلال الايطالي لمنطقة القرن الافريقي ينظر: زينب نايف احمد الالوسي النفوذ الايطالي في القرن الافريقي١٩٣٦-١٩٤١ رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص ٩٠-٩٢.

(٢٢) نشأت كامل محمد العاني ، المصدر السابق ، ص ١٢٩.

(23)Hurwitz Samuel J , State Intervention in Great Britain: Study of Economic Control and Social Response, 1914-1919 , 2013. P. 12

(٢٤) ينظر ملحق رقم (١) الذي يبين نموذج من البطاقة التموينية التي اصدرتها الحكومة البريطانية عام ١٩٤١ .

(25)Hurwitz Samuel J , Op , Cit , .P. 15.

(٢٦) نشأت كامل محمد العاني ، المصدر السابق ، ص١٤٢.

(27) Norman Longmate, How We Lived Then: A History of Everyday Life during the Second World War, (London: Hutchinson of London, 1971 ,p. $152..

(٢٨)وليم بيفيردج (١٨٧٩-١٩٦٣) أستاذ علم الاقتصاد في جامعة أكسفورد وهو ليبرالي الفكر والسياسة، أصبح مسؤول مكتب البطالة والتوظيف التابع للحكومة، ثم كلفته الحكومة البريطانية إثناء الحرب العالمية الثانية رئاسة لجنة وزارية مكلفة بتحضير تقرير عن نظم الضمان الاجتماعي، ونشر تقريره في أول كانون الأول لعام١٩٤٢ وكان مشروعه قائم على معلومات استخلصها من اجتماعه مع ممثلي منظمات مختلفة ومقارنتها مع كل ما يصدر عن الدولة من قوانين تخص الضمان الاجتماعي، وجاء مشروعه رافضاً للتمييز الطبقي، لمزيد من التفاصيل ينظر، بيير، م ، تاريخ الاشتراكية البريطانية، ترجمة: نبيل موسى علام، القاهرة، ١٩٦٢، ص٣٩٩.

(٢٩)دولة الرفاه: في مفهومها العام هو أن تلعب الدولة دوراً رئيسياً في حماية وتعزيز الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين ، وذلك لأنه يقوم على أساس تكافؤ الفرص في الحصول على الوظائف ، والتوزيع العادل للثروات ، وبتعبير آخر فأن دولة الرفاه تعني المزيج بين الديمقراطية والرفاهية والرأسمالية ، بحيث تقوم الدولة

بنقل جزء كبير من أموالها لتمويل الرعاية الصحية والتعليم والضمان الاجتماعي وغيرها ، ويتم ذلك عن طريق فرض الضرائب التوزيعية وخاصة على ذوي الدخول العالية.لمزيد من التفاصيل ينظر :
Paul K. Edwards and Tony Elger ،The global economy, national states and the regulation of labour, 1999 , p, 111.

(30) Brian Abel Smith, "The Beveridge report: Its origins and outcomes." International Social Security Review ,1992, p. p 5-16.

(31) Correlli Barnett, The Audit of War Pan ,London , 2001, p.p. 26-27.

(32) Trevor May , An Economic and Social History of Britain 1760 – 1990 , London, Longman, 1995, p.384

(33)T.O. Lioyd , Empire to welfare state ; English history 1906-1967, London , Oxford University press , 1970,p.137.

(٣٤)ارنست بيفن : ولد عام١٨٨١ في قرية صغيرة تدعى بلاكستول التابعة إلى مدينة باكينجهامشاير الصناعية والواقعة ضمن مقاطعة كينت واكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها ، وبعد ذلك التحق بجامعة كلاسكو في شمال لندن واكمل دراسة الفلسفة والاداب ، انضم الى حزب المال البريطاني عام ١٩٠٠ عرف بالقدرة على التنظيم ، اصبح عضواً في الاتحاد العام للعمال عام ١٩٢٥ و ١٩٤٠ وفي عام ١٩٤٥ اصبح وزيراً للخارجية .توفي في عام ١٩٥١ . للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، ج٢ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت، ١٩٩٩. ص ١٣٧ ؛ الأن بالمر ،موسوعة التاريخ الحديث ١٧٨٩-١٩٤٥ ، ج٢ ، ترجمة : سوسن فيصل ويوسف محمد امين ، بغداد ، ١٩٩٢ ، ص ١١٠ – ١١١ .

(٣٥) ينظر الموقع الاليكتروني : http://archive.spectator.co.uk

(٣٦) ينظر الموقع الاليكتروني : http://discovery.nationalarchives.gov.uk

(٣٧) نشأت كامل محمد العاني ، المصدر السابق ، ص ١٦٢.

(38)Duncan Hall , A Government and Politics: Ideologies and Ideologies in Action. London , 2011, p. 43.

(39) Paul Addison , Why Churchill Lost in 1945,London , 2005,p.23.

(40) Jessew. Markhon, Hawards , Pignet, the Commen Market Friend or competier ? N.y, 1965, P80.

(٤١) الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على :

(a) Archives of the British Conservative Party in 1945 elections .

(b) Archives of the British Labour Party in 1945 elections.

(٤٢) نشأت كامل محمد العاني ، المصدر السابق ،ص ١٦٩-١٧٢.

(3) Sediny Pollard , The Development of The British Economy, 1914-1967, London , 1969, P.p. 313-314.

(٤٥)الفكر الكينزي: وهي نظرية اقتصادية تبحث في إجمالي الإنفاقات العامة في الاقتصاد وتأثيره على الانتاج والتضخم. وقد وضعت بواسطة الاقتصادي البريطاني جون كينزي ماينارد كينز خلال عام ١٩٣٠ في محاولة منه لفهم (الكساد العظيم) الذي ضرب الاسواق العالمية خلال الاعوام (١٩٢٩-١٩٣٣) ، حيث دعا كينز زيادة الإنفاق الحكومي وخفض الضرائب لتحفيز الطلب وانتشال الاقتصاد العالمي من الكساد، وفي وقت لاحق، فإن مصطلح "الاقتصاد الكينزي" كان يستخدم للإشارة إلى مفهوم يمكن أن يتحقق من خلاله الأداء الاقتصادي الأمثل – ومنعت هبوط الاقتصادية – من خلال التأثير على الطلب الكلي وتحقيق الاستقرار وسياسات التدخل الاقتصادي من قبل الحكومة. لمزيد من التفاصيل ينظر :
Colin Rogers, Keynes, Keynesians and Contemporary Monetary Theory and Policy: An Assessment , Master Thesis The University of Adelaide, School of Economics , Research Paper No. 2008 , p.20; Keynes, J. M .The General Theory of Employment, Interest and MoneyLondon: . 1936,p .34.

(46) Marr, A , A History of Modern Britain. Pan Macmillan Ltd, 2008,. p. 5

(47) Ibid , p. 6.

(٤٨)بيداء حنون عباس عبيد السعيدي، الولايات المتحدة وبريطانيا دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية١٩٤٥-١٩٥٢ ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، كلية التربية، جامعة ذي قار ،٢٠١٠،ص٤٦.

(٤٩)الجستابو : او الشرطة السرية، وهي منظمة تجسسية أسسها النازيون بعد تسلمهم السلطة وقد أمتد نشاطها إلى خارج ألمانيا وعلى نطاق واسع . حيث انشأ الزعيم النازي ادولف هتلر في السابع والعشرين من نيسان ١٩٣٣ الجستابو Gestapo وهو جهاز البوليس السري التابع للحرس الأسود وعمله هو ملاحقة السياسيين المعارضين لنظام هتلر . لمزيد من التفاصيل ينظر:
Jacoues Delarue, The History of the Gestapo, London, 1964, p.10.$

(50) John Simkin , Government of Clement Attlee history and challenge, London, 2012, p. 21

(٥١) نشأت كامل محمد العاني، المصدر السابق ، ص١٦٠. وكذلك ينظر :
United Kingdom, The National Archives, Foreign Office papers 371/45694. 'Effect of External Financial Position on Foreign Policy' 30 March 1945 ,p.341.

(٥٢) وليم لانجر ، موسوعة تاريخ العالم ،ج٨ ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ،د – ت، ص٣٠٧٨.

(٥٣)بوتسدام: وهو اسم القصر الصيفي بولي عهد الإمبراطور الألماني (سيسلنهون) يقع في إحدى ضواحي العاصمة الألمانية برلين، انعقد فيه مؤتمر الأقطاب الثلاث (ترومان، ستالين، تشرشل) خلال الفترة ما بين ١٧ تموز و ١٢ آب ١٩٤٥. بعد أن أعلنت ألمانيا استسلامها في ٨ نيسان، حيث تقرر في المؤتمر المبادئ التي تقوم عليها شروط الصلح مع ألمانيا. لمزيد من التفاصيل ينظر:
Memorandum from Department of state to The British Embassy, 18 June1945, FRUS,Vol.1, Potsdam. conference No.688, p.p. 1027-1028

(54) Sarvepalli Gopal and Sergei L . Tikhvinsky , History of Humanity Scientific and Cultural Development , Volume VII , The Twentieth Century , London , 1984, P.45.

(55)M.Artis, and D. Cobham, Wickham-Jones, M. , 'Twentieth Century British History', Social Democracy in Hard Times: The Economic Record of the Labour Government 1974-1979, Volume 3, Issue 1,1992, p.p. 32-33.

(56)Hennessy, P , The Prime Minister: The Office and its holders since 1945, Penguin, London, 2000, p. 382.

(57)Hickson, K. , The IMF Crisis of 1976 and British Politics, Tauris, London,2005, p,p. 53-54.

(٥٨) قوانين التأمين الوطنية : وهي مجموعة من القوانين صَوَتَ عليها مجلس العموم البريطاني عام ١٩١١ ، نصت على قيام الحكومة البريطانية بتقديم بعض الاعانات المالية الى النقابات العمالية والعمال اختصت تلك الاعانات بالتأمين ضد المرض والبطالة ، لمزيد من التفاصيل ينظر :

Report by the Government Actuary on the draft Social Security ,London , 2013. P.34.

(٥٩)تأسست (جمعية الخدمات الطبية الحكومية) في بريطانيا اول مرة في عام ١٩١٢ ، تم استبدال اسمها في عام ١٩٣٨ الى (الجمعية الطبية الاشتراكية) ، وفي عام ١٩٤٨ تم استبدال اسمها مرة اخرى الى (هيئة الخدمات الصحية الطبية) ، كانت مهمتها تنحصر في دفع مصاريف العلاج وتكاليف الرعاية الصحية الى العمال واصحاب المهن . لمزيد من التفاصيل ينظر :

United Kingdom, The National Archives, The Socialist Medical Association and founder of the NHS ". Health Assembly Socialist 0.2013, p.241.

Jump up , W. Eric Jackson, "Achievement: A Short History of the LCC", Longmans, 1965, p. 25..

(60) Andersen Esping, :Politics against Markets. The Social Democratic Road to Power، Princeton Universtiy Press, Oxford 1985, P.157.

(61) Kristian Steinnes,The British Labour Party and the Question of EEC/EC Membership, 1960 – 1972 , Thesis for the degree of Philosophiae Doctor , Norwegian University of Science and Technology, Faculty of Humanities , Department of History and Classical Studies ,2010 , P.27

(62)Harry Hopkins , The New Look : Asocial History of Britain in the 1940 and 1950 , London Institute , 1964 , P . 20 .

(63)Harry Hopkins ، Op , Cit, P. 22 .

(٦٤) نشأت كامل محمد العاني ، المصدر السابق ، ص ١٨٦-١٨٧.

(٦٥)صَوَتَ مجلس العموم البريطاني في عام ١٩٤٧ على قانون النقل والذي نص على ان نقل ادارة خطوط سكك الحديد والطرق البرية الطويلة وطرق النقل النهري والبحري ومختلف انواع الطرق الاخرى من الحكومة البريطانية الى لجنة تدعى (لجنة التشغيل البريطانية الجديدة) تمارس عملها عن طريق الاشراف المباشر على هذه الطرق من قبل مديرين تنفيذيين . لمزيد من التفاصيل ينظر الموقع الالكتروني :
http://www.transportmyths.co.uk/Nationalisation.htm

(66) Brown, Jak. "History of Clement Attlee". Government of the United Kingdom. Retrieved 28 May 2013 , London , 2013, p.23..

(67) Stephens, P. Politics and the Pound: The Tories, the Economy and Europe. London, 1997, p. 14

(68) Butler David , British General Elections since 1945. London: Blackwell , 1989 , p.312

(69) United Kingdom, The National Archives, Foreign Office papers 371/45694' .Effect of External Financial Position on Foreign Policy '30 March 1945.

(٧٠) ا جتازت كوريا الشمالية خط العرض ٣٨ الفاصل بينها وبين جارتها كوريا الجنوبية في ٢٥ حزيران ،١٩٥٠، وهكذا قامت الحرب بين الكوريتين . وكانت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي تدعم منطقة احتلالها وقد عرضت بريطانيا خطة للسلام في كوريا توحي بأجراء انتخابات حرة تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة لتشكيل حكومة كورية موحدة إلا أن المشروع رفض من قبل الاتحاد السوفيتي' ومنذ ٧ تموز ١٩٥٠ التحقت القوات البريطانية بالقوات الأمريكية التي تقاتل ضمن أطار قوات الأمم المتحدة لمشاركتها في دعم حكومة كوريا الجنوبية ، لمزيد من التفاصيل ينظر:

Glenn Hastedt , Encyclopedia of American Foreign Policy –Facts on File .U.S.A ,2004 .P.485.

Charles Eneu , Americas Lost War Vietnam 1945-1975 , U.S.A, 2005, p.10 .

(٧١)الحرب الباردة (١٩٤٥-١٩٨٩) : أدى تطور التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وحلفاءهما بعد الحرب العالمية الثانية ، إلى ظهور صراع دولي بينهما متعدد الجوانب ، إلا أنه لا يرقى إلى الصدام العسكري المباشر . وجبهات ذلك الصراع كانت المجالات السياسية و الاقتصادية وما عرف أيضاً بالحرب الدعائية القائمة على استخدام أجهزة الأعلام وسباق التسلح . وقد ظهر مصطلح الحرب الباردة لأول مرة في مداخلات الخبير المالي الأمريكي و المستشار الرئاسي بيرنارد باروج B.Baruch في مناقشات الكونغرس الأمريكي عام ١٩٤٧ وازدادت وتيرة الحرب الباردة بعد أن أعلنت الولايات المتحدة عن مشروع مارشال ١٩٤٧-١٩٤٨ لتقديم المساعدات لبلدان أوروبا الغربية المتضررة من آثار الحرب العالمية الثانية خوفاً من وقوعها تحت تأثير الشيوعية التي كان يقودها الإتحاد السوفيتي لمزيد من التفاصيل ينظر. عبد العظيم رمضان ، تاريخ أوربا والعالم الحديث من ظهور البرجوازية الأوربية إلى الحرب الباردة ، ج٣ ، مطبعة الهيأة العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٧، ص ٢٨٧. وكذلك ينظر : نصري ذياب خاطر، تاريخ أوربا الحديث، مطبعة الجاندرية للنشر والتوزيع ، عمان، ٢٠١١، ص ٢٣٢.

Igor Lukes , Cold War International History Project , Woodrow Wilson International Center for Scholars , 2004, P.32.

(72)Eliot Cohen A; Gooch, John , Military Misfortunes: The Anatomy of Failure in War. New York: Free Press, 2006, pp. 165–166

(٧٣) نشأت كامل محمد العاني، المصدر السابق، ص ٣٣٩.

(٧٤)غلام رضا نجاتي، التاريخ الايراني المعاصر ايران في العصر البهلوي، ترجمة عبد الرحيم الحمراني، مطبعة دار الكتاب الاسلامي، قم ، ٢٠٠٨ ، ص ٧٠.

(٧٥) الشركة الانكلو – ايرانية : تأسست هذه الشركة في نيسان ١٩٠٩ حيث كان لعثور النفط في حقول منطقة مسجد سليمان الايرانية الاساس الذي قامت عليه الشركة لاستثمار هذه الحقول براسمال قدره (مليوني جنيه) قدمته (شركة بترول بورما) باقتراح من الحكومة البريطانية التي عينت اللورد (ستراثكونا) رئيسا لمجلس ادارة الشركة الجديدة ومما تجدر الاشارة اليه ان الشركة استمرت تعرف بهذا الاسم حتى عام ١٩٣٥ ، حينما بدل اسم فارس الى ايران من قبل الشاه رضا بهلوي ، فظلت تعرف بعد ذلك العام باسم شركة النفط الانكلو – ايرانية .لمزيد من التفاصيل ينظر ينظر : حربي محمد ، الستراتيجية النفطية الغربية في الخليج العربي ، بغداد ، ١٩٧٤ ، ص١٩ .

(٧٦)محمد مصدق بن ميرزا هدايت، ولد عام ١٨٧٩، سياسي ورجل دولة ايراني ،نال تعليمه الابتدائي في طهران. بدأ حياته السياسية عام ١٨٩٦م مأمورا للضرائب في ولاية خراسان، وفي عام ١٩٠٦م. سافر الى فرنسا لمواصلة دراسته بمدرسة العلوم السياسية ثم انتقل الى سويسرا عام ١٩١٤م، رجع الى ايران عام ١٩١٥، وعين في لجنة الميزانية العامة بمجلس النواب. للمزيد ينظر: احمد عطية الله، القاموس السياسي، ط٣، دار النهضة العربية ، القاهرة، ١٩٦٨، ص١١٧٩-١١٨٠.

(٧٧)وداد جابر غازي ، تأميم النفط الإيراني وتداعياته الدولية (١٩٥١ – ١٩٥٣)، الجامعة المستنصرية ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، قسم الدراسات التاريخية ،بغداد ، ٢٠٠٨، ص١١.

(٧٨)تم التوقيع في وزارة الاقتصاد العراقية بتاريخ الثالث من شباط عام١٩٥٢، على اتفاق تعديل اتفاقيات النفط المعقودة بين الحكومة العراقية (المتمثلة بوزارة نوري السعيدة الحادية عشر) من جهة، وبين شركة النفط العراقية وشركة نفط الموصل وشركة نفط البصرة والتي تابعة ادارياً الى الحكومة البريطانية من جهة أخرى ، وقد سميت تلك الاتفاقيات (باتفاقية مناصفة الارباح). وبموجبها ارتفعت حصة الحكومة العراقية إلى (٥٠%) من الربح الصافي الناتج من إيرادات الشركات المذكورة . لمزيد من التفاصيل ينظر: حكمت سامي سليمان، النفط في العراق (دراسة سياسية واقتصادية) ، دار الأيتام الإسلامية، القدس، ١٩٥٨، ص٢٤٩. عبد الرحمن الجليلي ، محاضرات في اقتصاديات العراق، معهد الدراسات العليا ، القاهرة ، ١٩٥٥ ، ص١٥٢ .

(٧٩) سوزان رحيم جوي ، المصدر السابق ، ص٢٨.

(٨٠) وداد جابر غازي ، المصدر السابق ، ص ١٢.

(81) H . G . Nicholas , the British General Election of 1951 , London ,1951 , P. 9 .

(82) R.W. Breach. B.A, A history of our own times Britain, 1900-1964, London, 1968, p.217.

(٨٣)النقابات العمالية البريطانية : تشكلت هذه النقابات بعد مؤتمر الذي دعت إليه النقابات العمالية والذي عقد عام ١٨٦٠ في مدينة شيفيلد وبالتحديد في مقاطعة يوكشاير الصناعية الانكليزية، مَثَلَ هذا المؤتمر اتحاد النقابات العمالية في انكلترا وويلز ، يضم هذا المؤتمر بحدود ثمانية وخمسين نقابة مثلت بحدود (٦,٢) مليون عامل ، واخذ المؤتمر يعقد بصورة سنوية منذ ذلك التاريخ . لمزيد من التفاصيل ينظر:

M.A. Musson , The Congress of 1868 the Origins and Establishment of the Trades Union Congress , London , 1966,P.P.25.27.

(84)Labour party, Let us face the future, Labour party manifesto 1945.

http://www.psr.keele.ac.uk/. Accessed 2 March 2002.

(85)R.E. Harrod , An Essay in Dynamic Theory's , Economic Journal , Vol 49 , 1948,P.182.

(86) A. Thorpe , The British General Election of 1931 , Oxford , 1991 , P.P.14-17.

(87) Adam and Charles black, who's who 1968,unannual biographical Dictionary, London, 1968,p111.

(88) V. L. Allen , Trade Unions and the government 1960 , P. 290 .

(٨٩)انشأ بنك انكلترا في عام ١٦٩٤ وكان يسمى في بداية الأمر بمصرف الاقراض الوطني الخاص ، وذلك بهدف ايجاد الوسائل والاساليب المتنوعة المناسبة لدعم المجهود الحربي البريطاني ضد الاخطار الخارجية لاسيما التهديدات الفرنسية المستمرة للأراضي والمصالح البريطانية . لمزيد من التفاصيل ينظر :

House of Commons Debate 29th October 1945, Second Reading of the Bank of England " .Bill". Hansard.millbanksystems.com. Retrieved 12 October 2012.

موسى محمد آل طوريش ، التطور الديمقراطي في بريطانيا ١٠٦٦-١٩٠١ دروس في الوطنية والبناء السلمي للديمقراطية، مطبعة دار عدنان للطباعة والنشر ، بغداد ، ٢٠١٣ ، ص١٧٦.

(٩٠)نشأت كامل محمد العاني ، المصدر السابق ، ص ١٧٨ .

(٩١)القنال الانكليزي : هو ممر مائي بين فرنسا وانكلترا يربط بين المحيط الاطلسي وبحر المانش يبلغ طوله بحدود (٥٦٣) كم ويتراوح عرضه بين (٣٥-١٦٠)كم ويسمى اضيق جزء فيه بمضيق (دوفر) ، ويعد من اكثر الممرات المائية ازحاماً بمرور السفن حيث يمر من خلاله ما يقارب (٦٠٠) سفينة بانواعها يومياً وتعتبر مقاطعات (بورستموث وساوثمبتون) من الموانئ الرئيسية في انكلترا بينما تعتبر موانئ(سيرمر وكاليه وديبي ولوهافر) من الموانئ الرئيسية بالنسبة الى فرنسا . لمزيد من التفاصيل ينظر:

The United States Government , the National Geospatial-Intelligence Agency Copyright Claimed Under Title 17 U.S.C , 2015,p.191

(٩٢)نشأت كامل محمد العاني ، المصدر السابق ، ص١٧٩ ،

وكذلك ينظر :

Pollarad Sediny , The Development of the British Economy 1914-1950 , London , 1955,P.314

(٩٣) نشأت محمد كامل العاني ، المصدر السابق ، ص ١٨٠ .

(94)DonaldCMcKay,The United States and France. Cambridge:Harvard University Press, 1951, .P.20.

(95)John Campbell , Nye Bevan and the Mirage of British Socialism, London, 1987, p.191.

(96)William A . Robson , Nationalized Industries and Public Ownership , United States , University of North Carolina . Press , 1960 , P . 33 .

(٩٧) أحمد عادل ،الاشتراكية وحزب العمال البريطاني، دار النشر للمطبوعات الشعبية، القاهرة، د. ت. ، ص١٣.

(٩٨)عبد الرزاق حمزه عبد الله ، مرسوم الإعارة والتأجير الأمريكي في سنوات الحرب العالمية الثانية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٦ ، ص٩٧.

(٩٩)هـ . أ . ل . فشر ، تاريخ اوربا في العصر الحديث (١٧٨٩-١٩٥٠) تعريب ، احمد نجيب هاشم و وديع الضبع ، ط٩ ، مطبعة دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ٦٨٥ .

(١٠٠)فرانكلين روزفلت : ولد في نيويورك عام ١٨٨٨ ، تبوء منصب الرئيس الثاني والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية، انضم إلى الحزب الديمقراطي عام ١٩١٠، وعين محافظاً لنيويورك، ثم رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٣٣ – ١٩٤٥ ، شرع قانون الحياد الأمريكي عام ١٩٣٩ عاصر الحرب العالمية الثانية واشترك في سلسلة من مؤتمراتها ، توفي فجأة في نيسان عام ١٩٤٥، ينظر: صدام خليفة، سورياوقضايا المشرق العربي ١٩٤٦ – ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير ، (غير منشورة) ، جامعة تكريت، كلية التربية ، ٢٠٠٨ ، ص٣٣ .

(١٠١)خليل علي مراد ، وآخرون ، المصدر السابق ، ص ٤٠٥.

(١٠٢)حكومة فرنسا الحرة : انتخبت تلك الحكومة من قبل الجمعية الوطنية الفرنسية بتاريخ ١٠ تموز عام ١٩٤٠ مع منحها صلاحيات واسعة لبيتان كرئيسا للحكومة.، وقد خلفت الجمهورية الثالثة وأعلن قيام حكومتها المارشال فيليووب بيتان وذلك عقب سقوط فرنسا بيد ألمانيا النازية خلال الحرب العالمية الثانية، استمرت لغاية أيلول عام ١٩٤٤،لمزيد من التفاصيل ينظر : منير البعلبكي، المورد ملحق الاعلام ، دار العلم للملايين بيروت ، ١٩٨٢ ، ص٢٤ ؛ محمد رجائي ريان ، ازمة تشرين السياسية في لبنان عام ١٩٤٣ وموقف بريطانيا منها ، مجلة ابحاث اليرموك ، مجـ (٨) ، عدد (٣) ، ١٩٩٢ ، ص ١٣٧ .

(103)David Childs ,Britain Since 1945.Apolitical History, London, 2001 , p.10

(104)David Childs , Op,Cit , p.11.

(١٠٥)منطقة الإسترليني : أو كتلة الإسترليني، بدأت تظهر بشكل رسمي في وقت مبكر من عام ١٩٣٠ ، بعد غادر الجنيه الإسترليني غطاء الذهب في عام ١٩٣١، وكانت النتيجة أن عددا من العملات كانت مربوطة بالجنيه الإسترليني بدلاً من الذهب. وفي وقت مبكر من الحرب العالمية الثانية ، كاجراء طارئ، سنت تشريعات في جميع أنحاء بلدان الامبراطورية البريطانية لتوحيد بلدان الإمبراطورية الكتلة الإسترلينية إلى منطقة مراقبة الصرف واحد، مع حماية القيمة الخارجية للاسترليني. لمزيد من التفاصيل ينظر:

The National Archives: The Cabinet Papers 1915-1981 ,Catalogue Reference CAB 24/256

(106)Peter J . Katzenstein , Between Power and Plenty Foreign Conomic Policies of Advanced Industrial states , London , 1978, P.P.94-95.

(107)Granatstein, J.L , Canada's War: The Politics of the Mackenzie King Government, 1939-1945 , 1990 , p. 315

(١٠٨) بيداء حنون عباس السعيدي ، المصدر السابق، ص ١٠٥.

(109)D . W. Urwin , Western Europe since 1945 ,2nd ed ,London Longman ,1972 ,P.91.

(١١٠) اصدر الرئيس هاري ترومان في آب عام ١٩٤٥ قانوناً ينهي كل تعاقد أو اتفاقية تجارية جرى إبرامها وفقاً لقانون الإعارة والتأجير. لمزيد من التفاصيل ينظر: روبرتو اليوتي ، الحوار في إطار العلاقات الأوربية الأمريكية ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، المجلد ٩ ، السنة العاشرة ، العدد ٣٧ ، ١٩٧٤ ، ص ٨٣ .

(111)Galbraith, Johan K., Europe's Great Last Chance , Harper's Magazine , January , 1949 , PP. 41- 48 .

(١١٢) نشأت كامل محمد العاني ، المصدر السابق ، ص ١٨٢.

(١١٣)بيداء حنون عباس عبيد السعيدي، المصدر السابق ، ص٥ .

(114) Labour party, Let us face the future, Labour party manifesto 1945.
http://www.psr.keele.ac.uk/area/uk/man/lab45.htm. Accessed 2 March 2002.

(١١٥) يعرف ميزان المدفوعات بأنه السجل الأساسي المنظم و الموجز الذي تدون فيه جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين حكومات و مواطنين و مؤسسات محلية لبلد ما مع مثيلاتها لبلد أجنبي خلال فترة معينة عادة سنة واحدة.و هو عبارة أيضا عن تقدير مالي لجميع المعاملات التجارية و المالية التي تتم بين الدولة و العالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة . كما أنه في الإمكان تعريفه بأنه سجل لحقوق الدولة و ديونها خلال فترة معينة . لمزيد من التفاصيل ينظر : مجموعة من الاقتصاديين، الموسوعة الاقتصادية ، إعداد وتعريب: عادل عبد المهدي، حسن الهموندي، بيروت، ١٩٨٠. ، ص٤٨٥-٤٨٦.

(١١٦)مقتبس من : إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية المفاهيم والحقائق الأساسية ، ط ٢ ، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٥ ، ص٤٥٧.

(١١٧) نشأت كامل محمد العاني، المصدر السابق ، ص ١٨٩.

(١١٨) دالتون هوغ : ولد في مدينة نيث في مقاطعة كلامورغان (Glamorgan) سنة ١٨٨٧ درس في مدارس (ايتون) وجامعة (الملك) في كامبرج ،خدم كجندي في الحرب العالمية الأولى انتسب الى حزب العمال ، وفي ١٩٢٤ تم انتخابه لكي يمثل (كامبيرويل) في مجلس العموم، عارض الحكومة الوطنية التي شكلها (رامزي ماكدونالد) ونتيجة لذلك فقد مقعده في الانتخابات العامة لعام ١٩٣١ وقد تعلم في كلية الاقتصاد العالية قبل دخوله ثانية الى البرلمان بعد الانتخابات العامة لعام ١٩٣٥ ، عينه تشرشل عام ١٩٤٠ وزيرا لشؤون الحرب الاقتصادية في حكومته ،بعدها عينه اتلي عام ١٩٤٥ اميناً لخزينة الدولة خدم من (١٩٥٠-١٩٥١) كوزير للمدينة وللتخطيط . توفي عام ١٩٦٢ .للمزيد من التفاصيل ينظر:
http://www.spartacus.schoo/net.co.uk/Tudalton.htm. 2005,p.1-8

(119) Keegan, John, "Churchill Strategy", Churchill. Edited by William Roger Louis. Oxford University Press, 1996. p. 341

(١٢٠) نشأت كامل محمد العاني ، المصدر السابق ، ص ١٩٠ .

(١٢١)المصدر نفسه، ص ١٩٢.

(١٢٢)جورج. ك مارشال (١٨٨٠-١٩٥٩) : كان رئيساً لأركان حرب الجيش الأميركي للمدة (١٩٣٩-١٩٤٥)، كما شغل منصب وزير الخارجية خلال المدة (١٩٤٧-١٩٤٩) . وقد اشترك في وضع الخطط لمعونة أوربا اقتصادياً ومالياً. وكان له دور كبير في قيام حلف شمال الأطلسي ،لمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ص٤٧٤.

(١٢٣) مما تجدر الإشارة إليه إن الاقتصاد الأمريكي كان بحاجة إلى مثل هذا المشروع ، فقد دخلت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب العالمية الثانية في نهاية عام ١٩٤١، فساعدت هذه الحرب إلى إنعاش الاقتصاد الأمريكي الذي عانى من ركود كبير منذ الأزمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٢٩ ، ولم يستعد الاقتصاد عافيته إلا باندلاع هذه الحرب التي أضافت إليه طاقة إنتاجية كبيرة ، لمزيد من التفاصيل ينظر : حازم الببلاوي ، النظام الاقتصادي الدولي من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ،٢٠٠٠ ، ص١٧ .

(١٢٤)ممدوح نصار واحمد وهبان، التاريخ الدبلوماسي العلاقات السياسية بين القوى الكبرى ١٨١٥ – ١٩٩١، جامعة الإسكندرية، قسم العلوم السياسية، الإسكندرية ،٢٠٠٦ ، ص٢٦٠.

(125)Florence Elliott , A dictionary of politics , New york , 1971 , P. 286 .

(126)Eliot Sorel and Pier Carlo Padoan , The Marshall Plan Lessons Learned for the 21st Century , the George Washington University , Washington D.C ,2007, , P.14.

(127)Archives nationales (1949b), F60 ter 357, 1399; A. Dutheillet to L. May, Washington, October 1949, P.21.

(١٢٨) بيداء حنون عباس السعيدي، المصدر السابق ، ص ٧٤.

(129) United Nations , International Capital Movements During the Interwar Period . Lake Success, NY , : United Nations. 1948 , P.213.

(130) J . Tomlinson, Democratic Socialism and Economic Policy ; the Attlee Years , Cambridge ; Cambridge University Press , 1997 , P . 48.

(١٣١)الحساب الجاري : هو المؤشر الذي يقيس الفرق بين الصادرات، والواردات من بضائع والخدمات بالإضافة إلى الفارق بين التدفقات المالية من وإلى الدخل القومي ، ولكن يستثنى منها الأموال المستثمرة بالأصول واستثمارات الأسواق المالية، وهو مؤشر يظهر بقراءة مقسمة على مدار الأرباع الأربعة. لمزيد من التفاصيل ينظر: سعيد هواري ، إدارة البنوك دراسة في الأساسيات، مطبعة مكتبة عين شمس ، ، القاهرة ١٩٧٨، ص١٢١. وكذلك ينظر : صبري محمد حسن ، الاقتصاد السياسي ، ج١ ، مطبعة الإرشاد ، بغداد،١٩٦٠ ،ص٦٧.

(132) Ministry of Finance , Treasury ،Economic Survey for 1947 ،Cmd. 7046 ,London: HMSO 1947 ,P. P. 11 – 12.

(133)Correlli Barnett, The Audit of War: The Illusion and Reality of Britain as a Great Nation، London, 1986, p.p.146-148.

(١٣٤) نشأت كامل محمد العاني ، المصدر السابق ، ص٢٠١.وكذلك ينظر:

Robert Taylor, Trade Union Freedom and the Labour Party and the Transport and General Workers Union 1945-64.p.43.

Brian Brivati and Richard Heffernan , The Labour Party: A Centenary History, Basingstoke, 2000، p.190

(١٣٥)ستافورد كريبس :١٨٨٩ – ١٩٥٢ ، سياسي ورجل دولة بريطاني ، لمع اسمه محاميا ، وعين مدعيا عاما في حكومة العمال ١٩٢٩ – ١٩٣١ ،الا أنه طرد من الحزب عام ١٩٣٩ ، لمطالبته بتكوين جبهة= =موحدة مع الشيوعيين، ولكنه أعيد مرة أخرى عام ١٩٤٥ ، وفي عهد حكومة تشرشل كان سفيرا لدى الاتحاد السوفيتي ١٩٤٠ ، ووزيرا للعدل ، وزعيما لمجلس العموم ١٩٤٢ ، ومبعوثا للهند ١٩٤٢ ، لكي يدرس مشروع منح الحكم الذاتي لها ، وفي حكومة العمال بدأت سنة ١٩٤٥ برنامج التقشف البريطاني ، وكان وزيرا للاقتصاد والمالية ١٩٤٧ – ١٩٥٠ ، واشرف في الواقع على الاقتصاد البريطاني بأكمله ، ولكنه اضطر للاستقالة لاعتلال صحته . للمزيد من التفاصيل ينظر ، محمد شفيق غربال ، المصدر السابقً ،المجلد الاول،مطبعة الامة ، بيروت ، ١٩٨٧ ص١٤٥٨ .

(١٣٦) نشأت كامل محمد العاني ، المصدر السابق ، ص٢٠٢.

(١٣٧) في عام ١٩٤٦ خصصت الحكومة البريطانية من الميزانية العامة نسبة (١٨,٨%) على الإنفاقات العسكرية ،في حين خصصت ما نسبته (٧,٦%) في سنة ١٩٤٧ للإنفاقات ذاتها، وذلك نتيجة توجهات الحكومة البريطانية في إصلاح الأوضاع الداخلية لمزيد من التفاصيل ينظر :

Dalton, Hugh, High Tide and After, Memoirs 1945-1960 ,London: Muller ,1962 , P.221.

(138) Ministry of Defense, Statement Relating to Defense ,1946,P.P. 2-3.

(١٣٩) ابراهيم محمد ابراهيم، سياسة بريطانية التنموية وانعاكاستها ففي منطقة النفط في الخليج ودوافعها بعد الحرب العالمية الثانية دراسة وثائقية، مجلة دراسات تاريخية، العدد ٤١ ، آذار ١٩٩٢ ، ص ١٥٦.

(١٤٠) ينظر ملحق رقم (٢) الذي يبين المسح الاقتصادي الذي قامت به الحكومة البريطانية في سنة ١٩٤٨ .

(١٤١)منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: واختصارها OECD هي منظمة دولية مكونة من مجموعة من البلدان المتقدمة التي تنتهج مبادئ الديمقراطية التمثيلية واقتصاد السوق الحر. نشأت في سنة ١٩٤٨ عن منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي العملية (آنفا)(OEEC) للمساعدة على إدارة خطة مارشال لإعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. ومقرها الرئيسي في شاتو دو لا مويات في باريس، وبعد مدة تم توسيعها لتشمل عضويتها بلدان غير اوروبية، وفي سنة ١٩٦٠ تم تغيير اسمها لتكون منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. لمزيد من التفاصيل ينظر:

James K. Jackson , The Organization for Economic Cooperation and Development , Specialist in International Trade and Finance ,1975, p.p.3-5.

(142) The official summary of the archive in the British government's economic survey for Britain in 1948, in April 1948,P. 391.

(١٤٣) بيداء حنون السعيدي ، المصدر السابق ، ص١١٣ .

(144)R. A . Brady , Crisis in Britain plans and Achievements of the Labour ,Cambridge University Press , 1950 , P. P.44-45.

(١٤٥)منطقة الروهر او الرور : تقع هذه المنطقة في شمال شرق برلين وتبلغ مساحتها الكلية بحدود (٢,٨٠٠) كليو متر مربع ، وهي من المقاطعات الألمانية التي تشتهر بالصناعة ليس على مستوى ألمانيا فقط بل على المستوى الأوربي ،لمزيد من التفاصيل ينظر :

Samuel Shepard Jones and Denys Peter Myers, Documents on American Foreign Relations, Volume 10 , 1948, p. 125

(١٤٦) بان شامر ابراهيم العاني ، الاتحاد الأوربي ١٩٤٩-١٩٦٤ دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة بغداد ، كلية التربية للبنات ، ٢٠٠٦ ، ص٣٦ .

(147)Gunther Stein, the World the Dollar Built, London, Dobson Ltd,1952 , P.10.

(148)Hawtrey , Ralph G . Europe and Marshall Aid , Rochester Staples , Press , 1949 , P . 37 .

(149)Ibid , p. 38.

(150)Bank of England ,report for the ended 1951,Issued by Order of the Court of Directors 19 july 1951 , P.8.

(١٥١) تعد هذه البنوك من اكبر البنوك العاملة في بريطانيا ويبلغ مجموعها خمسة بنوك وهي على التوالي (مجموعة لويدز المصرفية ، رويال بنك أوف سكوتلاند ، باركليز ، ستاندرد تشارترد و إتش إس بي سي) لمزيد من التفاصيل ينظر:

Jan Putnis , The banking Regulation review ,London , 2014 ,p. 23-24.

(152) David Rinolds ,Memorial Marshall Plan,p.6. www.zum.delwhkmla/sp,p.6.

(153) Ibid , P.8.

(١٥٤)ر .بالم. دات، ازمة بريطانيا الاستعمارية ، ترجمة : عادل احمد ثابت، القاهرة ، ١٩٥٦،ص٢٦.

(155)Effect Of Marshall Plan On United Kingdome , p.p.6 – 7.
www.zum.de/whkm la lsp.

(١٥٦) موسى حبيب ، كيف خططت الولايات المتحدة لغزو السوق الأوربية، مجلة آفاق عربية، عدد ١، بغداد ، ١٩٩١ ، ص ٣٩ – ٤٠ .

(157)Yoshihiko Mizumoto , Counselling America, involving the Soviet Union: Winston Churchill's strategy for Britain's revival, 1951-1955 , Doctoral thesis, Keele University, 2002 , P.74; Financial Times, October 27, 1951.

(1)Hurwitz Samuel J ,OP.Cit, P. 12

(١) أرشيف حزب العمال البريطاني.